الأمم المتحدة

A/71/PV.72

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٧٢

الثلاثاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تأبين سعادة السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ تناول البند المدرج في جدول أعمالنا، يحزنني أن أقوم بواجب تأبين الراحل الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد فيتالي تشوركين الذي وافته المنية يوم الاثنين ٢٠ شباط/فبراير. وقد شاطرني التأبين هذا الصباح عضوا أسرة الفقيد، السيدة إيرينا تشوركين زوجة السفير الراحل، والسيد ماكسيم تشوركين ابنهما. وأود أن أعرب لهما باسم الجمعية العامة عن خالص تعازينا. وقبل أن نمضي قدما، أود أن أقدم تأبيني الشخصي للسفير الراحل.

لقد كان السفير تشوركين صديقا وزميلا عزيزا بالنسبة لي، وقد شعرنا جميعا بالصدمة والحزن على وفاته المأساوية قبل يوم واحد فقط من بلوغه سن الخامسة والستين. وسوف يُخلّد اسم السفير تشوركين في مدونات تاريخ الأمم المتحدة. ويشهد على ذلك الإرث بما يكفي عقد كامل من القيادة الحكيمة أمضاه في مجلس الأمن بصفته ممثلا للاتحاد الروسي. غير أن شخصية السفير الراحل هي التي ستكون بالتأكيد العنصر الأهم المحبوب في الذاكرة المؤسسية لهذا الرجل الرائع. ويدل تدفق رسائل العزاء الخالص من الزملاء في مختلف أنحاء العالم على مدى التقدير الذي ينعم به السفير تشوركين. ولنقل ببساطة أن السفير تشوركين كان مفكرا عملاقا بليغا محنكا في الساحة الدبلوماسية، فضلا عن تمتعه بالذكاء الحاد وحُسن المعشر. وقد خدم بلده بدافع من الحماس والفخر. وبصفته سفير الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة لأكثر من عقد من الزمان، فقد طالت خدمته في مجلس الأمن جميع الأعضاء. وكانت سرعة بديهة السفير تشوركين مثار إعجاب الجميع ولا جدال في قدرته على فهم تعقيدات الشؤون السياسية الدولية. وبالمثل، حظيت براعته في التفاوض والتقيد بالأصول المرعية باحترام الجميع. غير أننا نشعر بالحزن لفقد الرجل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

نفسه، فما عادت بديهته اللماحة بيننا، ولم تعد بيننا تلك العينين الشاخصتين العارفتين بما ترى، ولا تلك الابتسامة الساخرة من كل لغو وهراء، ولم تعد بيننا ثقافته الموسوعية ومعرفته العميقة بالأدب والمسرح والسينما. ونحن ممتنون لكل هذا وللكثير غيره مما تشاطره فيتالي إيفانوفيتش تشوركين مع زملائه، حتى وإذ يعصف بنا رحيله.

وتسنى للسفير تشوركين أن يسهم إسهاما عظيما في عمل الأمم المتحدة خلال خدمته الطويلة الباهرة. وعلى الرغم من إدراكه للتحديات العديدة التي تواجه المنظمة، كان على إيمان بأن ''الأمم المتحدة ما تزال آلية لا غنى عنها''. وأود أن أعرب باسم الجمعية العامة عن خالص التعازي إلى السيدة إيرينا تشوركين وذريته أناستازيا وماكسيم، وإلى موظفي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وشعب وحكومة الاتحاد الروسي.

وأدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على وفاة سعادة السيد فيتالي تشوركين.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): ببالغ الأسى أنضم إلى الجمعية العامة لتأبين صديقنا وزميلنا فيتالي إيفانوفيتش تشوركين الذي اختطفته منا المنية فجأة وبصورة مأساوية في الشهر الماضي عشية عيد ميلاده الخامس والستين. وكان السفير تشوركين فريدا وذا حضور ملحوظ طوال عقود من خدمته بصفته الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. وكان له صوت لا تخطئه الأذن. وكان لماحا وشديد الحماس في الدفاع عن المصالح الروسية في ذات الوقت الذي يدعو فيه إلى أمم متحدة قوية، وكان وطنيا وأمميا حقا في ذات الوقت.

وكان السفير تشوركين متفردا بحق، إذ كان دبلوماسيا لامعا ورجلا متعدد المواهب والاهتمامات، فضلا عن كونه إنسانا لمست صداقته قلوب الكثيرين منا هنا في القاعة اليوم.

ولطالما سعى دائما إلى التواصل مع الآخرين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو جنسياتهم أو مواقفهم. وكان في متناول الصحافة حتى في الأوقات التي لا يأبه فيها الآخرون لأسئلة الصحفيين. ومنذ بدأ سيرته المهنية مترجما، واصل ذلك الطريق حتى أصبح أحد أبرع الدبلوماسيين الروس، وأحد أبرز العناصر الفاعلة في مجتمع الأمم المتحدة، وأكثرهم حظوة بالاحترام والإعجاب من جميع زملائه.

ولم يتسن لي معرفة السفير تشوركين إلا مؤخرا، ولكنني سرعان ما لحظت مهاراته الدبلوماسية الهائلة حتى في المدة القصيرة هذه. وأذكر أني قد شهدت بعض أروع لحظاته التي يسميها أصدقاؤه ''لحظة فيتالي تشوركين''. فقد كان هو من أعلن للعالم في تشرين الأول/أكتوبر، خلال الرئاسة الروسية لمجلس الأمن، أن المجلس قد قرر أن يوصي الجمعية العامة بأن أتولى منصب الأمين العام.

ولن أنسى هذا الأمر أبدا.

أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص تعازيّ لأرملته إيرينا وابنه ماكسيم، ولبقية أفراد أسرته وجميع أصدقائه وزملائه في البعثة الروسية في نيويورك وفي وزارة الخارجية، ولحكومة روسيا وشعبها. إنني على ثقة بأن جميع الزملاء في البعثة الروسية في نيويورك وفي وزارة الخارجية الروسية سيواصلون البناء على إرثه وسيدعمون المهمة العالمية للأمم المتحدة المتمثلة في صون السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان للجميع.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات قد لا تكون صحيحة جدا باللغة الروسية:

(تكلم بالروسية)

فلترقد بسلام، اللهم اجعل نعشه سريرا مريحا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل كابو فيردي، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد فيالو روشا (كابو فيردي) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر آذار/مارس ٢٠١٧، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد بيتر طومسون، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم الرسمية لتأبين زميلنا الراحل السفير فيتالي تشوركين الذي صُدمنا جميعا بوفاته المفاجئة.

كما قيل على نطاق واسع، فإن زميلنا العزيز السفير تشوركين كان موضع إعجاب كبير وقد مثّل بلده بتفان وثبات حيث كان أطول الممثلين الدائمين في مجلس الأمن خدمةً. وفي الواقع، فإن زملاء السفير تشوركين الذين أذهلتهم وفاته المفاجئة قد قاموا حرفيا بغزو شبكات التواصل الاجتماعي للإعراب عن مواساتهم، مُعددين مناقب الرجل – فوُصِف بالرجل والزميل الرائع، والصديق، والموظف القدير ذي الخبرة المهنية، والدبلوماسي الكبير والمُحترم، والعملاق، ونصيرِ السلام وتعددية الأطراف. ومن مناقبه التي ذكرت أيضا شجاعته وأنه كان مثالا يُحتذى. وعلاوة على ذلك، فقد سلطوا الضوء على الفراغ الذي خلّفه بموته وحنكته في مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه توقفت عدة جلسات أو بدأت بدقيقة صمت حدادا عليه. وفي الوقت ذاته، تم التوقيع في سجل العزاء وجرى الإعراب عن التعازي لأرملته وأسرته وزملائه في البعثة ولحكومة روسيا.

وفي هذه اللحظة بالذات، حيث تتجمع أسرة الأمم المتحدة لتؤبن أحد أعضائها السابقين، تكرر مجموعة الدول الأفريقية، من خلالي، الإعراب عن خالص تعازيها لأسرة السفير تشوركين وحكومة روسيا وشعبها في خسارتهم. فلترقد روح زميلنا الراحل بسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثِّل ماليزيا، الذي سيتكلّم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

السيد مايونغ أونو (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الممثل الدائم لبلدي، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى جنيف، يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ٥٤ الأعضاء في مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التي تتولى ماليزيا رئاستها لشهر آذار/مارس ٢٠١٧.

نجتمع هنا اليوم لتأبين الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير فيتالي تشوركين، الذي ودع الحياة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧. لقد تولى السفير الراحل تشوركين منصب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لما يقرب من ١١ عاما، وكان شخصية شامخة في المحافل المتعددة الأطراف التي شارك فيها بصفته مثل روسيا في الأمم المتحدة. وحظيت خبرته ومعرفته ومهاراته باحترام كبير بين الزملاء والأصدقاء. وكان رجلا ذا قدرة فكرية رائعة ودبلوماسيا ممتازا يتمتع بصفات قيادية استثنائية. وكان يتحلى بكل خصال الحكمة والتي استفاد منها بلده كثيرا في الأمم المتحدة خلال العقد الماضي.

وكان عمل السفير تشوركين في الأمم المتحدة يُقتدى به. وحتى في المسائل التي تباعدت فيها المواقف وبدا توافق الآراء بشأنها مستحيلا، كان السفير تشوركين معروفا بين الزملاء برغبته الدائمة في المشاركة في الحوار، وفي ذلك تجسيد لخصال الدبلوماسي الحقيقي. وعندما تسلم رئاسة مجلس الأمن

في مناسبات عديدة، ترك بصمة هائلة وكان أحد العوامل الرئيسية المحركة لإسهامات الأمم المتحدة في المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين.

وننوه بحضور السيدة إيرينا تشوركينا والسيد ماكسيم تشوركين هنا اليوم، وننوه بالسيدة أناستازيا تشوركينا، التي لم يتسن لها الحضور معنا اليوم، ونعرب عن خالص تعازينا القلبية للأسرة بأكملها.

وبالنيابة عن مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أود أيضا أن أتقدم بخالص التعازي إلى البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وإلى حكومة الاتحاد الروسي وشعبه، إذ نشارك في الحداد على وفاة رجل كرس حياته للدفاع عن بلده. وفي الواقع، لقد كان مصدر إلهام لنا جميعا، نحن العاملين في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثّل جمهورية مولدوفا الذي سيتكلّم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد لوبان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، أود أن أتقدم بأحر التعازي في وفاة زميلنا سعادة السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وأن أعرب عن مواساتنا لأسرته وزملائه، فضلا عن حكومة الاتحاد الروسي.

لقد كانت خدمة السيد تشوركين مميزة. فبعد التخرج من معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية قبل ٤٣ عاما، كرس كل حياته للخدمة في السلك الدبلوماسي إذ تبوّأ مختلف المناصب في وزارة الخارجية الروسية، حيث ترأس إدارة المعلومات في بداية التسعينات من القرن الماضي ثم عُين في منصب نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي. وشغل عددا من الوظائف بدرجة سفير، مثل تلك التي شغلها في بلجيكا وكندا، وبدرجة سفير متجول في وزارة الخارجية الروسية.

وتقديرا لعمله في تلك المناصب، مُنح وسام الشرف ووسام الاستحقاق الوطني ووسام ألكسندر نيفسكي. ومنذ عام ٢٠٠٦، كرس السفير تشوركين قرابة ١١ سنة من حياته المهنية لأحد أصعب الوظائف في المجال الدبلوماسي، وهي الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. وكان السفير تشوركين أحد أبرز المدافعين الفذين عن بلده. وأعطته شخصيته القوية فرصة للحضور البارز في مناقشات مجلس الأمن وفي المحافل الأخرى التي تعالج جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

وكان لدى السيد تشوركين تمكن دقيق على صعيد المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة، واضطلع بدور قيادي فيما يخص تعزيز أولويات بلده في المنظمة. وتجلت خبرته الثرية بوضوح في المناقشات بشأن طائفة من المواضيع الحاسمة هنا في الأمم المتحدة. وفي منظمة تتلاقى فيها العديد من الثقافات المختلفة، فإن بياناته ونُهجه كانت غير مألوفة ولكنها قوية. وحتى عندما كان الآخرون لا يتشاطرون رأيه بالضرورة، فإنهم كانوا يصغون إليه بكثير من الاهتمام. وكان السفير تشوركين، ذلك الدبلوماسي البارع، مدافعا قويا عن بلده، وشخصا استثنائيا لديه مهمة استثنائية. وكان ذا شخصية فريدة وروح مفعمة بالحيوية وعُرف بحس الدعابة القوي لديه؛ وكان زميلا جيدا وزوجا محبا.

إن خبر وفاة أي شخص هو دائما خبر محزن. ولكن عندما يحدث ذلك لأحد زملائنا، وهو زميل عملنا معه عن كثب، فإن الأمر يكون محزنا وصادما بقدر أكبر. ويعني التفاني في عملنا في الأمم المتحدة، العمل بجد وإيجاد أفكار جديدة عندما تتباعد وجهات النظر لحد كبير وحماية مصالح بلداننا، وهو كثيرا ما يعني قضاء ليال بلا نوم في مفاوضات ومناقشات دبلوماسية. ونحن نواجه اليوم الجديد بأمل وقلق، فيما نتصدى لمجموعة من التحديات. وللأسف، فإن إحدى البدايات الصعبة لأحد الأيام كانت الصباح الأخير لزميلنا السفير فيتالي تشوركين.

سيظل فيتالي تشوركين في ذاكرة العديد منا، الحاضرين اليوم في هذه القاعة بوصفه دبلوماسيا كرس نفسه لخدمة مصالح بلده في هذا المحفل العالمي، ودبلوماسيا محترفا أمضى وقته في عمله حتى اللحظات الأخيرة من حياته. وقد توفي، تاركا أصدقاءه وأسرته قبل يوم واحد فقط من احتفاله بعيد ميلاده الخامس والستين. وهم سيتذكرونه دائما كزوج محب وأب، اهتم بأسرته بالكثير من الحنان. وقد منحه بلده وسام الشجاعة تقديرا لخدماته وتفانيه ومثابرته وروحه المهنية العالية التي أبان عنها في منصبه بصفته الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. وقال وزير الخارجية الروسي إن أهم شيء بالنسبة للدبلوماسي هو قدرته على الدفاع عن مصالح بلده دون السقوط في مواجهة محمومة، مع التماس السبل الكفيلة بتوحيد الجهود على أساس توازن المصالح، وهذه هي أفضل طريقة يمكننا من خلالها التعبير عن إجلالنا لصديقنا، أي بمواصلة العمل من أجل إيجاد الأساس لعالم أكثر هدوءا وأمنا وديمقراطية. ولا يسعنا سوى أن نتفق تماما مع هذا التأبين.

وبينما نسعى إلى تحقيق السلام من أجل النهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة، فلنحرص أيضا على اتباع المسار الذي يسعى إلى تحقيق توافق الآراء والتفاهم، وبذلك يظهر الأعضاء احترامهم لدبلوماسي متفان ذي شخصية قوية، خدم مصالح بلده في الأمم المتحدة بأكبر قدر من الثبات. فليرقد في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أخذ الكلمة بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتأبين الراحل الممثل الدائم للاتحاد الروسي، صديقنا السفير فيتالي إيفانوفيتش تشوركين. لقد ترك إرثا غنيا بشأن كيفية السلوك في العلاقات الدولية. وينبغي ألا تحزننا وفاته، لأننا نعلم أن روحه ترقد الآن في سلام. وبينما كان بيننا، فقد علمنا وجعلنا نفكر وساعدنا في رؤية بعض المسائل من منظور مختلف.

لقد التقيت فيتالي قبل ٢٠ عاما، عندما كان كل منا رئيسا لبعثة بلده في كندا في وقت كان العالم خلاله أكثر سلما وأمضينا لحظات سعيدة نتزلج على الجليد في منزل الحاكم العام لكندا. وفي عام ٢٠٠٦، تصادف وجودي مع وجود فيتالي مرة أخرى في هذه المنظمة، ورغم مسؤولياته الكثيرة، فإنه لم يبخل مطلقا على أي زميل بوقته وبصيرته الهائلة. وبفضل شخصيته ومواهبه، كان هذا الدبلوماسي الرائع مميزا بالتأكيد حتى خارج نطاق مسؤولياته الرسمية؛ فهو لم يكن مجرد شخص ودود ومهتم بشكل حقيقي مع الجميع، بل كان على دراية بالتاريخ والظروف التي أدت إليه، وهي معرفة مكنته من خدمة مصالح بلده بشكل كامل. وهذا هو السبب في إحساسنا العميق بالخسارة التي لا تُعوض لفقد تلك الشخصية السخية صاحبة الموهبة المستنيرة والتي اتسمت بروح دعابة تهكمية لا تُقارن.

ولا يمكننا القول إننا نفهم تماما الألم الكبير الذي تشعر به أسرته وأصدقاؤه المقربون والشعب الروسي. ولكننا نعبر لهم عن مواساتنا وتعاطفنا، ونعرب لهم عن احترامنا وإعجابنا بشخص كان ممثلا مميزا لبلده في حياته. إن تذكر تفاني صديقنا فيتالي الذي أبان عنه كل يوم وفي كل اجتماع وكل دورة التقينا خلالها يعني الاعتراف بدبلوماسي بارع ومتميز. لقد كان فيتالي فريدا من نوعه وكان مستمعا شغوفا للحجج والمواقف، ولديه معرفة بخلفية كل مناقشة، كما كان مدافعا دؤوبا عن مصالح بلده ومفاوضا ألمعيا، وقبل كل ذلك، كان إنسانا بالإمكان التحدث معه دائما، ومستقيما في تعاملاته رغم أي اختلافات. لقد جسد فيتالي جوهر ممارسة العمل الدبلوماسي المعاصر.

وعلى الرغم من أنه قد غادرنا، يتعين على هذه المنظمة أن تُبقي ذكراه حية. وفي هذا الوقت الذي يتعين فيه على

الأمم المتحدة مواجهة العديد من الاضطرابات، يجب أن نتذكر حياته وأن نبقي على الروح والطاقة اللتين اتسم بهما لكي يمكننا محاولة محاكاة حسمه وشجاعته. وفي هذه المناسبة الحزينة، فإننا نقدم تعازينا القلبية ونعبر عن أسفنا العميق لزوجته وأولاده الحزانى ولبلده. ويجب أن يصبح غيابه مصدرا لقوتنا، وعلينا أن نظهر بأفعالنا أن وجوده في هذه المنظمة وفي حياتنا كان محل تقدير كبير، سنظل نشيد به ونتذكره على الدوام. فلترقد في سلام، يا فيتالي إيفانوفيتش تشوركين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تلقينا ببالغ الأسى والحزن نبأ الموت المفاجئ لسفير الاتحاد الروسي، فيتالي إيفانوفيتش تشوركين. لقد كان السفير تشوركين شخصية بارزة في الأمم المتحدة. وجعلت منه فترته الطويلة في منصب الممثل الدائم للاتحاد الروسي ومعرفته العميقة بملفات وعمليات الأمم المتحدة المعقدة وذكاؤه الحاد وقدرته على توظيف الدعابة ببراعة، دبلوماسيا متميزا وممثلا فعالا للغاية لبلده.

وكان من بين نقاط القوة الأساسية للسفير تشوركين قدرته على التواصل مع نظرائه على المستوى الشخصي. ومهما كانت المناقشة حامية في بعض السياقات الرسمية، إلا أنه كان يتواصل دائما بعد ذلك مع أولئك الذين يخالفونه الرأي. ولم ينس فيتالي تشوركين قط أن ثمة فرقا بين المواقف الرسمية ونقاط المناقشة، وبين الإنسان الفرد الذي يدلي بالبيانات. يجري تعريف الدبلوماسية بأنها تفاعل بين الناس، وهو التفاعل الذي يقود العمل الدبلوماسي إلى حد كبير، وقد أدرك السفير تشوركين تلك الفكرة جيدا وتقيد بها للغاية.

ومنذ عام ٢٠٠٦، عندما تولى السفير تشوركين منصبه، ترك إسهامه على مدار ١١ عاما أثرا لا يمحى على مجلس الأمن وعلى عمله. لقد كان مدافعا قويا ووفيا عن سياسة بلده الخارجية، وشكل موقفه الراسخ والواضح بشأن الكثير من القضايا المطروحة للتفاوض في مجلس الأمن والجمعية العامة مصدر إعجاب للأعضاء الآخرين، وفي أحيان أخرى مصدر إحباط لهم.

ليس هناك إطراء في عالم الدبلوماسية أكثر من أن يحترمك من يخالفونك الرأي. وقد حاز السفير تشوركين هذا الاحترام من الجميع، بغض النظر عن الخلافات السياسية أو السياساتية. سيتذكر أعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى فيتالي تشوركين بمهارته الدبلوماسية، وصوته المميز في مجلس الأمن وظرفه الشخصي الهائل.

ونعرب عن خالص تعازينا للسيدة إيرينا تشوركين، وابنيهما وزملائنا في البعثة الروسية، وكذلك لوزارة الشؤون الخارجية في موسكو.

سيترك الموت المفاجئ لزميلنا عشية ذكرى ميلاده – منهيا حياة لا تزال حافلة بالخطط والمشاريع – فجوة هائلة في مجلس الأمن والجمعية العامة وفي المجتمع الأوسع للممثلين الدائمين. فلترقد روحه في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد ماثيو رايكروفت، رئيس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس الأمن، (تكلم بالإنكليزية): أعرب، باسم أعضاء مجلس الأمن، عن تعازي القلبية إلى أسرة وأصدقاء وزملاء السفير فيتالي تشوركين. لقد مر شهر بالتمام منذ عقد أول جلسة لمجلس الأمن بدون السفير تشوركين. ولا يزال أعضاء المجلس مصدومين ومحزونين على وفاته المفاجئة. ولا نزال جميعنا نشعر بغيابه حول طاولة المجلس.

لقد كان السفير تشوركين دبلوماسيا استثنائيا خدم بلده بتراهة ومهارة وتفان لأكثر من ٤٠ عاما. وقد مثل

روسيا بامتياز، قبل مجيئه إلى نيويورك، في واشنطن العاصمة وبروكسل وأوتاوا، علاوة على وزارة الخارجية في موسكو. وقد كان مجلس الأمن – خلال الفترة التي شغل فيها منصب ممثل روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة التي فاقت العشر سنوات – منقسما في كثير من الأحيان. وفي مثل بيئة الانقسام تلك توضع مهارات الدبلوماسي موضع الاختبار. وقد دافع السفير تشوركين عن المواقف الروسية بحماس وذكاء ودعابة. وقد كان يجيد تقديم بياناته ومفاوضا صعبا، وكانت معرفته بأساليب عمل مجلس الأمن تجلب حسد نظرائه.

لقد كان فيتالي مهنيا حقيقيا عامل زملاءه باحترام وتمتع باحترام الجميع في قاعة المجلس في المقابل. ويتذكر جميع الذين يعرفونه، خارج المجلس، دفء مودته وروح دعابته. لقد أدت وفاته إلى حرماننا جميعا من دبلوماسي لامع، بل كذلك من زميل وصديق موثوق به. فلترقد روحه في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستتكلم باسم البلد المضيف.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): باسم الولايات المتحدة بصفتها البلد المضيف، أتقدم بخالص التعازي إلى السيدة إيرينا تشوركين وأسرة تشوركين على الرحيل المبكر للسفير فيتالي تشوركين. كما نعرب عن تعاطفنا العميق مع زملائنا في البعثة الروسية على فقدان أحد أعظم دبلوماسيي دولتهم.

وكما أشار الأمين العام، فإن فيتالي تشوركين فريد من نوعه بالفعل. فقد كان على الدوام صوتا بليغا في الأمم المتحدة ودبلوماسيا بارعا طوال حياته الوظيفية الطويلة. سنتذكره بألمعيته وبحكمته وبروح دعابته الثاقبة. لقد كان فيتالي تشوركين ثابتا في الدفاع عن سياسات بلده، وقد كرس نفسه لإقامة العلاقات الشخصية التي تمكن من عمل الدبلوماسية. ولئن لم نكن دائما نرى الأشياء بذات المنظار، فقد كانت للسفير تشوركين عين قادرة على تحديد التوافق وتعترف بقيمة تعزيز العلاقات بين بلدينا.

وقد تعرض مجتمع الأمم المتحدة لصدمة وخسارة، ونحن نفتقد وجود فيتالي هنا. لقد كتب الكاتب الروسي أنطوان تشيكوف أن لا قيمة للمعارف إذا لم نستفد منها عمليا. لقد كان زميلنا الراحل فيتالي تشوركين يستفيد دائما من معرفته. ومرة أخرى، تظل قلوبنا ودعواتنا مع أسرة تشوركين وزملائنا في البعثة الروسية وشعب الاتحاد الروسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، أشكركم، سيدي الرئيس، كما أشكر الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، ورؤساء المجموعات الإقليمية وممثلي البلد المضيف على تعبيرهم الصادق والقلبي عن تعازيهم إلى أسرة الممثل الدائم للاتحاد الروسي فيتالي إيفانوفيتش تشوركين، وللوفد الروسي بالأمم المتحدة.

لقد ظللنا نتلقى عبارات التعازي منذ لحظة وفاته المفاجئة وحتى الآن. ولا يمكننا أن نعد جميع المكالمات الهاتفية والرسائل التي تلقاها زملاؤنا. وقد أصبح كتاب التعازي، الذي فتح بمناسبة الحدث الأليم، أربعة مجلدات الآن. إننا ممتنون جدا لكل الذين شاطرونا الأحزان والذين وجدوا سبيلا، بطريقة ما، لنقل تعاطفهم ونعي فيتالي إيفانوفيتش تشوركين.

وهذه الأيام هي، بالطبع، الأصعب لأسرته وأحبائه. إننا نعرب مرة أخرى عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسرة السفير تشوركين، وإلى زوجته، السيدة إيرينا بيفيجينييفا، وابنه، مكسيم، وابنته، أناستازيا. فقد فقدوا زوجا محبا وأبا راعيا. ويعرف الذين ساعدهم الحظ من بيننا على رؤيته مع أسرته كيف أنه كان يتحول حرفيا وكيف كانت تظهر

شرارة غبطة في عينيه. فقد كانت أسرته مصدر قوة له. ولعل جميع الدبلوماسيين في جميع البلدان يدرك أهمية ذلك. إنني أؤكد لأسرته، في زمان المحن هذا، أنه بإمكانها التعويل على دعمنا ومساعدتنا. ونأمل أن يؤدي تعاطف جميع الذين أحبوا واحترموا وبجلوا فيتالي إيفانوفيتش، إلى التخفيف قليلا من ألم خسارته التي لا تعوض.

لقد هز نبأ وفاة السفير تشوركين روسيا. ومن الصعب أن نتذكر مناسبة مماثلة. فقد عبر الآلاف والآلاف من الناس الذين لا يعرفونه شخصيا عن خالص مشاعر الحزن على وفاته المفاجئة، في مواقع عملهم. وقد كانت وفاته فقدا صعبا جدا لا يعوض للسياسة الخارجية الروسية. فقد كان مهنيا من طراز رفيع وتميز بذكاء فريد وحاد. كما إنه كان يتميز بظرف لا يصدق وروح دعابة عظيمة. وقد كان مشرقا بلا حدود وماهرا، وكان في ذات الوقت قويا قوة مذهلة.

تصعب المبالغة في إنجازات السفير تشوركين. فقد احتفي بها بعدد من جوائز الدولة العليا. وقد أوكلت إليه مسؤوليات كبيرة داخل وزارة الخارجية الروسية مرارا وتكرارا، وأحيانا في أكثر المجالات صعوبة وأهمية. وقد كانت عديدة ومتنوعة. فقد شملت السكرتير الصحفي لوزارة الخارجية السوفياتية، والممثل الخاص للرئيس الروسي بشأن تسوية البلقان، وكسفير بصلاحيات خاصة لتطوير التعاون في المنطقة القطبية، علاوة على مناصب دبلوماسية هامة في عدد من البلدان في أوروبا وأمريكا. وكان دائما يحقق أقصى حد ممكن من الإنجازات، ليكتب بذلك عددا من الصفحات الهامة في تاريخ سياسة الاتحاد الروسي الخارجية. وقد ميز نفسه بفطنته وذكائه الحاد ومعرفته العميقة وبنظرة غير تقليدية إلى المشاكل. وقد كان زعيما حقيقيا في جميع مراحل رحلته، ومثالا لجميع الذين حالفهم الحظ بالعمل معه.

وقد لمعت موهبة السفير تشوركين أكثر في آخر وظيفة شغلها كممثل دائم لدى الأمم المتحدة. وقد أشار رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، أنه:

”دافع بحزم واتساق، لأكثر من ١٠ سنوات، عن المصالح الروسية بشأن أهم المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي، الأمر الذي تطلب جهدا هائلا وتفان تام.“

وقد كان من الممكن ألا تتفق معه، ولكن من المستحيل ألا تثني على مواهبه الدبلوماسية ومهنيته وجاذبيته.

وكان قادرا على حل المشاكل ببراعة على الرغم من كل الصعوبات التي واجهها. وعند الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بعدم فعالية الأمم المتحدة، كان فيتالي إيفانوفيتش يشير مرارا وتكرارا إلى الصيغة التي لا يمكن بموجبها أن تكون الأمم المتحدة أفضل من العالم الذي نعيش فيه. وسعى جاهدا أيضا لجعل عالمنا مكانا أفضل، وأن تكون الأمم المتحدة أداة رئيسية للعمل المشترك لأجل تحقيق ذلك الهدف.

وسيُذكر فيتالي إيفانوفيتش في إطار الأمم المتحدة بإنجازاته العديدة. وكما قال السيد غوتيريش للتو، فربما يذكره الكثيرون بأحداث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ حين كان يقف مع ممثلي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وأعلن بحماس واضح القرار الذي اتخذه المجلس بشأن مسألة ترشيح الأمين العام الجديد. وفي ذلك الوقت، كانت روسيا تتولى رئاسة مجلس الأمن، في حين اضطلع فيتالي إيفانوفيتش بدور استثنائي في منعطف التحول في حياة المنظمة، وكانت تلك إحدى لحظات الوحدة الحقيقية بين أعضاء المجلس. وكان يدعو دائما إلى تعزيز المجلس مهما كانت صعوبة عملية التغلب على الخلافات.

وكان السفير تشوركين على إيمان بالأمم المتحدة. وإن قاعة الجمعية العامة المكتظة اليوم لخير دليل على جهده اليومي الذي لا يكل لأجل تعزيز سلطة المنظمة ونفوذها في جميع أنحاء العالم الذي سيذكر ذلك لفترة طويلة من الزمن، ليس بين هذه الجدران التي أصبحت عزيزة جدا عليه فحسب، بل أبعد منها بكثير وربما في كل واحدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

التي عمل ممثلوها مع هذا الدبلوماسي الروسي المذهل، وذلك الشخص الفريد الرائع. فليتغمده الرب برحمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعلق الجلسة الآن لتمكين الأمين العام وشخصي من وداع أسرة السفير تشوركين.

عّلقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/71/764/Add.5).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/71/764/Add.5 التي يبلّغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن فانواتو قد سددت – بعد صدور مذكرته الواردة في الوثيقة A/71/764 – المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/71/764/Add.5؟

تقرر ذلك.

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

جلسة تذكارية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن النظر في البند ٦٦ من جدول الأعمال لأجل الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وإجراء مناقشة بشأن التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة وفقا للفقرة ٢٧ من القرار ١٨١/٧١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وسأتلو الآن بيانا بشأن موضوع التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة.

ونجتمع اليوم في ٢١ آذار/مارس للاحتفال بالذكرى الخمسين لليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وهي فرصة لنا جميعا للتفكير في أخطاء ماضينا وتجديد عزمنا على عدم السماح بتكرارها. وحين أعلنت الجمعية العامة للمرة الأولى ٢١ آذار/مارس بوصفه اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، كان ذلك تحت القيادة الحازمة من قبل جنوب أفريقيا لعدم السماح مطلقا بنسيان الظلم الذي سببه الفصل العنصري. وقد تم اختيار ذلك التاريخ إحياء لذكرى أولئك الـ ٦٩ الأشخاص العزل الذين قتلوا على يد الشرطة أثناء مظاهرة سلمية ضد سياسات حقبة الفصل العنصري في مدينة شاربفيل بجنوب أفريقيا.

وأود أن أثني في هذه المناسبة، باسم الجمعية العامة، على جنوب أفريقيا لقيادتها العالمية في مجال مكافحة العنصرية. وأود أن أشكر على وجه الخصوص، سعادة السيدة سوزان شابانغو، وزيرة شؤون المرأة في رئاسة جنوب أفريقيا، وسعادة السيد غيوم لونغ، وزير الخارجية وشؤون التنقلات البشرية في إكوادور، اللذين سيخاطبان الجمعية العامة في وقت لاحق اليوم.

وإذ نتطلع إلى عالمنا، سيصعب علينا جميعا أن ندرك مدى بعدنا عن الفوز بالكفاح العالمي ضد العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وعلى الرغم من أن الهجرة العالمية قد أصبحت إحدى سمات التاريخ البشري منذ وقت طويل، وعلى الرغم مما أسفرت عنه عوامل التشريد القسري من طرد أعداد كبيرة من السكان من ديارهم، إلا أنه كثيرا ما يُستقبَل اللاجئون والمهاجرون هذه الأيام في ظروف من الريبة والخوف والتعصب. وفي حين يتعين على

العالم أن يحشد قدرته على إبداء التعاطف والإنسانية المشتركة ونحن نتصدى لأكبر أزمة إنسانية وأزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، فما زلنا نشهد عوضا عن ذلك جرائم الكراهية ضد المهاجرين وطالبي اللجوء، علاوة على الاعتداءات على أماكن العبادة والتهديدات المباشرة التي تستهدف المهاجرين والأقليات. ويجب علينا في مثل هذه الظروف، أن نؤكد مجددا إيماننا بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بعد مضي أكثر من ٥٠ عاما على اعتمادها من قبل الجمعية العامة، فضلا عن التزامنا بإعلان وبرنامج عمل ديربان.

وفي هذه الأوقات الحافلة بالتحديات، يقتضي منا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوقوف ضد العنصرية وكره الأجانب والكراهية أينما كانت. ويتعين على ذوي الضمير أن يدافعوا عن التعددية والتفاهم بين الثقافات مهما واتتهم الفرصة لذلك. ويتعين على القادة السياسيين في جميع أنحاء العالم أن يكونوا قدوة للتسامح وإبداء الاحترام الواجب للمهاجرين. ويتعين علينا تعزيز التوعية بين الثقافات في مدارسنا بغية غرس احترام التنوع وفهم الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن يقدمه اللاجئون والمهاجرون إلى مجتمعاتنا واقتصاداتنا. ويتعين علينا قبل ذلك كله تقديم الدعم الكامل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضمان مستقبل أكثر أمنا واستدامة ورخاء للجميع – أي مستقبل من شأنه أن يحد كثيرا من الأسباب الأساسية التي تدفع الأشخاص إلى مغادرة ديارهم. ويشمل ذلك القضاء على الفقر المدقع وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتعزيز الرخاء والحد من عدم المساواة وتحسين فرص الحصول على التعليم ومكافحة تغير المناخ وحماية بيئتنا الطبيعية. وأخيرا، يجب علينا اغتنام الفرصة التاريخية التي ستتيحها لنا المفاوضات المقبلة بشأن وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لتأكيد احترام حقوق المهاجرين على النطاق العالمي.

وأود أن أختتم باقتباس كلمات لأشهر أبناء جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا، الذي قال مقولة جديرة بالذكر ذات مرة:

”لا أحد يولد كارهاً لشخص آخر بسبب لون بشرته أو خلفيته أو دينه. لا بدّ للناس من أن يتعلموا الكراهية، وإذا استطاعوا ذلك، فيمكن تعليمهم المحبة، لأنها تنبع من قلب الإنسان بصورة أكثر فطرية من نقيضها“.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): كما ذكر رئيس الجمعية العامة للتو، يذكّرنا اليوم بأن ٦٩ من المحتجين العزل قتلوا في عام ١٩٦٠ في شاربفيل بجنوب أفريقيا أثناء مظاهرة سلمية ضد القوانين التمييزية الصادرة عن نظام الفصل العنصري. وأضم صوتي إلى صوته في الإشادة بقيادة جنوب أفريقيا في كفاحنا المشترك ضد التمييز العنصري. ومع ذلك، وبينما نُجيل النظر في المشهد العالمي بعد مرور ٥٧ عاماً، يبدو أننا نعيش في عالم يزداد تعصباً وأكثر انقساماً.

فالتمييز والعنف آخذان في الازدياد. ويُستهدف الأشخاص بسبب عرقهم أو جنسيتهم أو أصلهم الإثني أو دينهم أو ميلهم الجنسي. وعلاوة على ذلك، يجري إغلاق الحدود وتقويض نظام اللاجئين الدولي. وفي وقت يسوده الاضطراب والتغيير، يغدو من السهل وصم المجتمعات الضعيفة بأنها سبب المشاكل. وأصبح المهاجرون كبش فداء سهلا، بينما أصبح كره الأجانب منتشراً على نطاق واسع. وغالباً ما تُستهدف النساء والفتيات من الأقليات. وتتعرض كثير من الأقليات للتنميط العنصري من جانب السلطات. وفي أغلب الأحيان، أصبح خطاب الكراهية والتنميط والوصم أموراً طبيعية. وانتقلت الشخصيات الهامشية إلى مركز الصدارة في العديد من النظم السياسية.

وعلى الرغم من تلك الصورة القاتمة، فهناك بصيص من الأمل. إن ملايين الناس يجهرون بانتقاد العنصرية والتعصب. وفتحت العديد من المجتمعات المحلية قلوبها وأبوابها للاجئين

والمهاجرين مع الاعتراف بالهجرة وتقديرها بوصفها جزءاً من الحل لمشاكلنا العالمية.

إن اليوم هو يوم يُستفاد منه في البناء على ذلك التقدم والقيام بما هو أكثر من ذلك وبذل مزيد من الجهد لإلغاء الانقسامات ومكافحة التعصب وحماية حقوق الإنسان للجميع. واليوم هو أيضاً تذكير بجميع التزاماتنا المشتركة. ويقتضي القانون الدولي من الدول أن تتخذ إجراءات فعالة لمنع وإزالة التمييز على جميع الأسس وفي كل المجالات المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ويجب عليها توخي اليقظة والاستجابة الفورية وبصورة ملائمة، بما في ذلك عن طريق حظر التحريض على الكراهية العنصرية والقومية والدينية وإنهاء التنميط العنصري. ويجب عليها الحفاظ على سلامة النظام الدولي لحماية اللاجئين.

ويجب أن يرفع القادة والسياسيون أصواتهم ويكافحوا خطاب الكراهية، ويجب على كل منا الدفاع عن حقوق الإنسان. وأشيد بمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم على تذكيرنا بأننا بحاجة إلى القيام بالمزيد وعلى نحو أفضل. ونحن جميعاً لدينا دور نؤديه. واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري يبرز مسؤوليتنا الجماعية. ففي نهاية المطاف، يزعزع التمييز العنصري استقرار المجتمعات وينال من الديمقراطيات ويقوض مشروعية الحكومات.

وبالعمل معا لإنهاء التمييز، يمكننا الارتقاء بالبشرية جمعاء. وبينما تصبح المجتمعات متعددة الأعراق والديانات والثقافات، أمسينا بحاجة إلى مزيد من الاستثمارات السياسية والثقافية والاقتصادية من أجل استيعاب الجميع وتحقيق التماسك، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة. ويمكننا بناء مجتمعات تعترف بأن التنوع ليس مصدراً للضعف. فهو مصدر قوة وثراء.

ولذلك، فلنقف ضد التعصب ولنقضِ على التمييز. ولنوحد قوانا معاً في حملتنا العالمية من أجل كفالة احترام الجميع وسلامتهم وكرامتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في القرار ١٨١/٧١، أن يشارك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذه الجلسة التذكارية. وأفهم أن السيد زيد رعد زيد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، لم يتمكن من الحضور معنا هنا اليوم بسبب مشاركته في اجتماع مماثل في إطار مجلس حقوق الإنسان في جنيف. ويجري حالياً توزيع بيانه على جميع الطاولات.

وقبل أن نمضي قدماً، أود الآن أن أستشير الأعضاء بغية دعوة المتكلمين التالين إلى الإدلاء ببيانات في هذه المناسبة، وفقاً للفقرة ٢٧ من القرار ١٨١/٧١، وهم كما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٥ آذار/مارس: السيدة لويز أربور، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية؛ والسيدة أناستازيا كريكلي، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ والسيد موتوما روتيري، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وما لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب، دون إرساء سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين إلى الإدلاء ببيانات خلال هذه الجلسة التذكارية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة لويز أربور، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية.

السيدة أربور (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أحضر مع الجميع اليوم وأنا أبدأ ولايتي بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية، وأن أشارك في هذه الجلسة العامة التذكارية للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري ومعالجة موضوع التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة. وفي الواقع، يأتي موضوع هذا الحدث التذكاري في وقته تماماً، لأن الجمعية العامة اعتمدت مؤخراً بتوافق الآراء إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وشرعت في وضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والذي من شأنه، في جملة أمور، أن يتطرق إلى مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز والتعصب تجاه جميع المهاجرين.

وبينما يقدر عدد المهاجرين الدوليين اليوم بـ ٢٤٤ مليوناً، وهو ما يمثل زيادة عن عدد الـ ١٧٥ مليوناً المُسجل في عام ٢٠٠٠، وهو عدد من المتوقع أن يرتفع بالتأكيد، يمكن أن يشكل الاتفاق العالمي تقدماً ليس على صعيد طريقة نظرتنا إلى المهاجرين ومعاملتهم فحسب، بل أيضا على صعيد الكيفية التي يمكن بها للمجتمعات قبول التنوع. ولكن على الرغم من أن المجتمع الدولي اتخذ تلك الخطوة التاريخية خلال اجتماع القمة المنعقد في أيلول/سبتمبر الماضي، فإننا نشهد عداء كبيراً ومنتشراً على نطاق واسع تجاه المهاجرين في العديد من البلدان. وللأسف، فإن مظاهر التمييز العنصري وكراهية الأجانب تجاه المهاجرين تواكب زيادة التنقل البشري حتى في البلدان التي اعتزّت في الماضي باستقبال المهاجرين، وبتنا نسمع أصواتاً نشازاً تنم عن مخاوفها حيال المهاجرين الوافدين على حدودها اليوم. والواقع أنه لا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه خالٍ من العنصرية أو التمييز العنصري أو كراهية الأجانب أو التعصب.

وعندما يرتد الحديث عن سياسات الهجرة ليصبح مناقشات محمومة تُشيطن المهاجرين وتصفهم بأنهم أعباء على المجتمع أو تُكرس حالات تفتقر إلى الدقة، فإن المساهمات الوقائعية والإيجابية للغاية للمهاجرين في مجتمعاتنا واقتصاداتنا تُحجب وتتعرّض لخطر النسيان تماماً. وكثيراً ما تكون تلك المناقشات المشحونة سياسياً مصحوبة بدعوات سياسية إلى تقييد الهجرة أو وقفها تماماً، فضلاً عن زيادة التقارير السلبية عنها في وسائط الإعلام. كما أنها يمكن أن تنقلب أحياناً إلى أعمال عنف وتخويف ضد الأقليات. لقد أوجدت المناقشات حول الهجرة في كثير من أنحاء العالم مناخاً أصبح من السهل جداً فيه أن نرى المهاجرين مسؤولين بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن البطالة أو المسائل الأمنية أو انعدام التماسك الاجتماعي، من بين العديد من المسائل السلبية الأخرى، ولكننا نعلم أن مسائل من هذا القبيل متأصلة في عمليات التغيير الأكثر تعقيداً.

ولتصويب المفاهيم المغلوطة عن الهجرة والآراء المتعصبة المتصفة بالتمييز وكره الأجانب الناجمة عنها، فإننا بحاجة إلى إعداد خطاب أكثر توازنا وشمولا انفتاحا بشأن الهجرة – خطاب يبتعد عن اعتبار المهاجرين عبئا أو تهديدا وينحو إلى الاعتراف والقبول بتنقل البشر وتنوعهم باعتبارهما إسهاما في إيجاد مجتمعات مفعمة بالحيوية واقتصادات قوية. ويجب علينا العمل من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي لتعزيز تبادل ذي اتجاهين، يسمح بالتحول الجماعي وبالازدهار لكل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

فالمهاجرون هم الجسور بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وهم الشرارة التي تشعل الأفكار الجديدة والتفكير الجديد، وتعزز الابتكار وتدفع المجتمعات إلى الأمام وليس إلى الخلف. فهم يجلبون معهم مهاراتهم في مباشرة الأعمال الحرة للإسهام في بلدانهم الجديدة، بينما يساهمون أيضا في بلدانهم الأصلية

من خلال تحويلاتهم، التي تجاوزت في عام ٢٠١٥ وحده مبلغ ٦٠١ بليون دولار.

وكلما تزايد عدد الأشخاص المتنقلين، زاد تشابك الثقافات وتنوع المجتمعات. ومع تزايد احتمال أن تصبح المجتمعات التعددية هي القاعدة لا الاستثناء، فإن أحد أهم التحديات التي تواجهنا هو المساعدة في إدراك قيمة هذا التنوع الاجتماعي والثقافي والديني والعرقي المتنامي وإدارته. وفي هذا الصدد، فإنني أعتز أيما اعتزاز بالعمل عن كثب مع الأمين العام لدعم حملة ”معاً – كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع“، التي التزمت الدول الأعضاء أيضا بدعمها في إعلان نيويورك. إن الحملة تطلق حوارا جديدا بشأن اللاجئين والمهاجرين، يسلط الضوء على الإسهامات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمهاجرين من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وفي الوقت نفسه مكافحة التنميط السلبي والأكاذيب عن المهاجرين. وأعتقد أن أحد أهم عناصر حملة ”معاً – كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع“ هو أنها تحملنا جميعا – الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمهاجرين أنفسهم – مسؤولية القيام بدور في تشجيع الخطاب القائم على الحقائق والذي يحتضن التنوع. وهي تبدأ من المستوى المحلي إلى الأعلى من خلال إشراك الأفراد والمجتمعات المحلية والمدن والبلدان التي تسعى إلى تغيير الخطاب وتعزيز قيمنا المشتركة المتمثلة في التسامح واحترام الكرامة الإنسانية.

في الختام، وبينما نعمل جماعيا نحو وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، فلنكفل تركيز الاتفاق على السبل التي يمكننا أن نعمل بها معا من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين. وللقيام بذلك، من الضروري أن نحسن الانطباع العام عن المهاجرين، استنادا إلى معلومات وقائعية عن الإسهامات الإيجابية للمهاجرين.

وإذ أباشر دوري الجديد، فإنني ألتزم وأتعهد بإخلاص بتعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى إحداث نقلة في الخطاب والدعوة إلى إيجاد مجتمع عالمي يُعامل فيه المهاجرون وجميع الناس بلا تمييز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة أناستازيا كريكلي، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري.

السيدة كريكلي (تكلمت بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي، باسم لجنة القضاء على التمييز العنصري، أن أشكر الجمعية العامة على منحي شرف وفرصة الحضور هنا مع الوفود من أجل أن أشاطركم أفكاري في هذا اليوم التاريخي.

أثارت الأحداث المروعة التي وقعت في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠، والتي تُعرف باسم مذبحة شاربفيل، غضب العالم وأصبحت نقطة التحول في الكفاح ضد الفصل العنصري. وكما نعلم، يتم الاحتفال بها حاليا في جميع أنحاء العالم بوصفها اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

وبعد ذلك بخمس سنوات، اعتمدت الجمعية العامة في المقر الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله. واليوم، وبعد أكثر من ٥٠ عاما منذ ذلك الحين، يمكننا أن ننوه بإحراز تقدم لإنهاء العنصرية وآثارها على النساء والرجال والأطفال على الصعيد العالمي. وباسم لجنة القضاء على التمييز العنصري، أود أن أنوه بالتزامات الدول وبالعمل الذي قامت به الشعوب في كل مكان، مما هيأ الظروف التي جعلت ذلك التقدم ممكنا. كما أ شيد بالشجاعة المستمرة والجهود الدؤوبة للمجتمع المدني على الصعيد العالمي من أجل ضمان استمرار هذا التقدم.

ومع ذلك، وكما يبين عمل اللجنة، فإن التمييز العنصري لا يزال يمثل أحد الشواغل الحالية في كل بلد من بلدان العالم. ولا يزال إرث الأشكال المبكرة من العنصرية والرق والاستعمار على حاله وهو يتجلى في التمييز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية وعدد من الجماعات الأخرى على الصعيد العالمي. إن التمييز العنصري، سواء عن قصد أو كنتيجة، بحسب تعريفه الذي اعتمدته الجمعية العامة بحكمة في المادة ١ من الاتفاقية – أحدهما أو كلاهما يمكن تطبيقه – لا يزال ظاهرة خبيثة مرئية، ولا سيما في التنميط العنصري والتحريض على الكراهية. وكثيرا ما يستهدف ذلك المهاجرين واللاجئين، ولكن لنكن واضحين من البداية، أيا كان المستهدفون، فإن التنميط العنصري يمثل محاولة مُكلفة وغير فعالة لتحقيق العدالة أو لحماية الأمن القومي، وهو أمر يمكن إثباته بسهولة. فالتحريض كثيرا ما ينتقص من آدمية إخواننا من بني البشر بطرق كانت لها عواقب مروعة وموثقة على جميع السكان والشعوب.

ومرة أخرى، وكما تم تمحيصه وتوثيقه بصورة جيدة، فلنتذكر أيضا أن نستشهد ببيان اللجنة أمام الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عقد في المقر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. إن المهاجرين واللاجئين يسهمون بإسهامات هامة وإيجابية في المجتمعات والمجتمعات المحلية، ومن الضروري اعتماد تدابير قائمة على مبادئ عدم التمييز والمساواة والعدالة من أجل بناء مجتمعات مستقرة وسلمية، الأمر الذي سيعود إيجابا على البشرية جمعاء.

ومع ذلك، وفي ظل استمرار الجهود الرامية إلى الوصم وإحداث الفرقة، التي يكررها القادة مرارا باستهتار مستخدمين أشكالا متعددة الوسائط لتحقيق مصالحهم قصيرة الأجل، فإن تركيز الجمعية اليوم على التنميط العنصري والتحريض، بما في ذلك في سياق الهجرة، يمثل اعترافا هاما بحالات التمييز الكبيرة هذه، بما في ذلك على المستويات المؤسسية. وتشاطر اللجنة الجمعية قلقها إزاء ذلك وتتفق معها على وجود حاجة ملحة حاليا لتوضيح الأمر ومعالجته.

إن التنميط العنصري والتحريض على الكراهية تجري معالجتهما تقريبا في جميع الملاحظات الختامية للجنة الموجهة إلى الدول قيد الاستعراض. وتستند هذه الملاحظات إلى الاتفاقية التي صدق عليها حتى الآن ١٧٨ بلدا ووافقت على تنفيذ أحكامها، مسترشدة في ذلك بالتوصيات العامة للجنة التي توضحها وتفسرها. وفي الواقع، يوجد تحت تصرف المجتمع الدولي بالفعل، من خلال هذه الأحكام وغيرها من الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيدين العالمي والإقليمي، إرشادات ومؤشرات بشأن تحديد التنميط والتحريض والتصدي لهما والقضاء عليهما.

فعلى سبيل المثال، يمثل التنميط العرقي أحد أوجه التركيز الخاصة في التوصية العامة الحادية والثلاثين للجنة بشأن منع التمييز العنصري في إدارة وسير عمل نظام العدالة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوصية العامة رقم ٣٠ بشأن التمييز ضد غير المواطنين تدعو الدول إلى ضمان ألا تنطوي تدابير مكافحة الإرهاب على تمييز أو أن تؤدي إليه. وهي توصي الدول باتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة أي نزعة لاستهداف أو وصم أو إعطاء صورة نمطية مقولبة أو سمات لأفراد مجموعات غير المواطنين على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي، ولا سيما من قِبل السياسيين والمسؤولين والمربّين ووسائط الإعلام، أو على شبكة الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصالات الإلكترونية، وداخل المجتمع بشكل عام.

ونشير أيضا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن التدابير، ليس في السياسات والتشريعات الوطنية فحسب، بل على جميع المستويات وتوجيهها إلى جميع العناصر في الإدارة الحكومية.

واللجنة المعنية بحقوق الإنسان تكرر الإعراب عن هذه الشواغل التي تشكل جزءا هاما من عمل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي واضحة في توصياته. وسيقوم زميلي، بطبيعة الحال، بالتكلم أمام الجمعية لاحقا.

أنتقل الآن إلى التحريض والكراهية وخطاب الكراهية العنصري، حيث تراعي التوصية العامة رقم ٣٥ للجنة المادة ٤ من الاتفاقية، التي تلزم الدول باتخاذ تدابير فورية وإيجابية من أجل القضاء على التحريض وعلى التمييز العنصري.

إن لجنة القضاء على التمييز العنصري واضحة، وتشير إلى ذلك في توصيتها بأن يترك تجريم التعبير عن العنصرية لأخطر الحالات وأن يأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، مضمون الخطاب وشكله، والمناخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومركز المتكلم، وكذلك نطاق الخطاب وأهدافه. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية ل خطاب الكرنصرية، اتخاذ عدد من المبادرات، بما في ذلك في مجالات التعليم والثقافة والإعلام. وأود أن أضيف أيضا أنها تتطلب قيادة واضحة من جانب أولئك الذين تدعوهم مناصبهم إلى القيام بذلك، ناهيك عن القليل من الشجاعة من جانب أولئك الذين أشرت إليهم، والذين ناضلوا ضد العنصرية في العديد من البلدان على مر السنين.

إن سياق الهجرة، كما أشار إلى ذلك متكلم سابق، هو سياق حالي بالغ التعقيد لكي تتم معالجة مسائل العنصرية في إطاره في كل بلد، سواء وصفنا تلك البلدان بأنها بلدان مرسلة أو بلدان عبور، أو بشكل خاص ما يسمى بلدان المقصد. ويتم تناول تلك التحديات أيضا في الملاحظات الختامية للجنة. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وباقي الالتزامات ذات الصلة، بما في ذلك التزامات منظمة العمل الدولية، إلى المصادقة عليها.

وفي إعلان نيويورك، الذي سبق ذكره، عبرت الدول الأعضاء عن قدر كبير من الثناء وقدمت التزامات ملموسة بقضايا حقوق الإنسان المتصلة بالهجرة، بما في ذلك حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين كأصحاب حقوق، بغض النظر عن وضعهم. وفي بيان يعكس أيضا شواغل هيئات المعاهدات الأخرى وآليات حقوق الإنسان، ناشدت اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، ضمان استرشاد الحلول التي تهدف إلى معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، واستنادها إلى القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأن تستنير بالمبادئ والإرشادات التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويعد إطار حقوق الإنسان هذا، الذي يشكل جزءا من الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحاضرة هنا، بالغ الأهمية لنجاح الاتفاق الآن قيد الإعداد. وهو شرط ضروري مسبق لمعالجة جميع مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك العنصرية في مجال الهجرة. وفي هذا الصدد، أنوه بالمشاورات المقبلة لحقوق الإنسان التي سيجريها ميسرو الاتفاق، وتتضمن التركيز على العنصرية وكره الأجانب والتعصب.

ولن يتم تناول المسائل المؤسسية المعقدة التي نناقشها اليوم، بشكل قاطع، من خلال مجرد نهج يناسب الجميع. فعلى سبيل المثال، كما يشير إلى ذلك عمل اللجنة، تعاني النساء اللائي يعانين من التمييز العنصري شكلا جنسانيا من هذا الحرمان من حقوق الإنسان، يشمل التقاطع بين اضطهاد المرأة والعنصرية. وهذا صحيح أيضا فيما يتعلق بالتنميط العنصري والكراهية العنصرية تجاه المرأة في سياق الهجرة، كما يتبين من العمل الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الهيئات. كيف يُنظر في حقوق المرأة في كل مرحلة من مراحل عملية الهجرة، وماذا عن الخدمات والتدابير الملائمة للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني وحقوق المرأة؟

وتتطلب حقوق الطفل في التحرر من العنصرية أيضا معاملة خاصة ومحددة ومركزة. ولن يسعفنا كذلك، مجرد التقسيم إلى الفئات التي تستحق، وتلك التي لا تستحق، وهو أمر محمل بُمثل القرن التاسع عشر. وتستحق جميع النساء والرجال والأطفال في عالم اليوم المختلط والمتغير، من حيث حركات المهاجرين نظرنا في حالتهم. ويتجاهل الخطاب العام المهيمن بشأن الهجرة، الذي يعتمد على الخرافات والتحيز، الحقوق والوقائع. والقليلون فقط، ينجون خلال رحلتهم. والغالبية العظمى لا يخافون على حياتهم، إذا ما بقوا من أجل جني فوائد اقتصادية، كما فعل بالفعل، العديد من الأشخاص من بلدي قبل قرون. ومعظم الأشخاص الذين يتنقلون يظلون داخل بلدانهم أو يبقون داخل منطقتهم. كما يوضح ذلك مثال بلدي، تتغير مفاهيم البلدان المرسلة والمضيفة، أحيانا بسرعة على مر الزمن.

وفي الختام، كما حاولت أن أوضح، لدينا الأدوات والإرشادات لمواجهة العنصرية، بما في ذلك التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة. وبالرغم من التحديات العالمية الرئيسية التي سنواجهها الآن، يمكننا أن نشير إلى التقدم الذي تم إحرازه في نصف القرن الماضي. وللمضي قدما، نحتاج إلى إدراك أن تجنب التصدي للعنصرية أو رفض العنصرية فرديا أو مؤسسيا، وهو أمر يرفض القيام به أولئك الذي خصص لهم هذا اليوم، لا يمكن أن يؤدي إلى القضاء عليها، وكذلك رفض الاعتراف بتعقيداتها المتداخلة مع باقي أشكال الاضطهاد. إن التفسيرات المعادية للأجانب، التي تبرر مخاوفنا من إعطائهم حقوقهم، تتجاهل الحقيقة المبينة في إعلان وبرنامج عمل ديربان والمتمثلة في: أن كراهية الأجانب تشكل إحدى العوامل الرئيسية في تنامي العنصرية في الوقت الراهن، ولا سيما ضد المهاجرين.

كما يتطلب اتخاذنا لإجراءات، معرفة ما نتكلم عنه. إن معرفة ما نتكلم عنه يتطلب جمع بيانات مصنفة، لكي نتمكن من فهم ومساعدة أولئك الذين تأثروا من هذه المسألة، والكيفية التي تأثروا بها والطريقة التي تأثروا بها.

ولن يتسنى المضي قدما بنجاح إلا من خلال لمشاركة الكاملة والنشطة لمن يستهدفهم التمييز العنصري. وكما نعلم نحن النساء، فإن ”لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا“ لا تشكل ضمانا آليا للنجاح، ومع ذلك، فهي عنصر أساسي في أي كفاح من أجل المساواة. ويجب أن يعني أيضا المضي قدما، بأنه يتعين علينا أن نمضي قدما معا، وهي فكرة استخدمت بشكل جيد في ”حملة معا“ التي أطلقها الأمين العام. ويتطلب ذلك العمل على إزالة الحواجز، وخاصة تلك التي تمت مناقشتها اليوم، وتعرقل التآزر على جميع المستويات. وفي نفس الوقت، كما تقوم الحملة بذلك، فإننا بحاجة للاحتفال بإنجازات فرادى البلدات والمدن والمجتمعات المحلية والجماعات التي تظهر قدراتها البشرية للعمل صوب مستقبل يمكن وصفه ”معا من أجل الجميع“.

والمضي قدما هو أمر ممكن طالما واصلنا الاعتقاد، كما فعل الرئيس نيلسون مانديلا، الذي اقتبس الرئيس من كلامه سابقا، لا يولد أحد بفطرة الكراهية. فالناس يتعلمون الكراهية، ولذلك يمكنهم تعلم الحب.

أشكر الجمعية وأتمنى لها حظا سعيدا في قيادتنا إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيد موتوما روتيري، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

السيد روتيري (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي دعوتي إلى مخاطبة الجمعية العامة اليوم، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وتحديدا موضوع التنميط العنصري والتحريض على الكراهية. إنني أشكر رئيس

الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع المناسب من حيث التوقيت، والدول الأعضاء على دعوتي إلى مخاطبة الجمعية. وأود أيضا أن أهنئ السيدة لويز أربور على تعيينها مؤخرا ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالهجرة. وأتطلع إلى التعاون معها بشأن هذه المسائل.

وليس من قبيل الصدفة أن أول معاهدة عالمية لحقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة هي الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري. وأخذت العنصرية والتمييز العنصري، مركز الصدارة في العديد من الأزمات الكبرى في القرن العشرين. وشكل مطلع القرن أملا في أننا قد تخلصنا من فظائع القرن العشرين، بحروبه وحكوماته القمعية والتمييز المؤسسي الذي ساد خلاله، وأن الأفكار الجديدة لحقوق الإنسان والاختلاط، داخل وخارج الحدود، ستجعل القرن الحادي والعشرين أكثر إنسانية ورأفة. وتفاؤل الذين يعتقدون أننا دخلنا مرحلة جديدة لم يكن خاطئا تماما، ونحن اليوم ورثة التوافق العالمي بشأن قيم حقوق الإنسان، وخاصة بشأن تجنب التمييز على أساس العرق واللون والأصل الإثني.

وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإننا نعرف الآن أيضا المزيد عن بعضنا البعض، أكثر مما كان عليه الحال في أي فترة أخرى في التاريخ. وأزال التلفزيون وشبكة الإنترنت والسفر جوا، الحواجز المادية التي كانت تعزل في السابق البشر وتحصرهم في بلدانهم ومناطقهم. لكن ورغم كل هذا التقدم، لا يزال التعصب والتحيز والتمييز منتشرين في العالم، وتختبر حدود قيم حقوق الإنسان كل يوم، ولا سيما فيما يتعلق بالهجرة، ومعاملة أولئك الذين يعبرون الحدود بحثا عن حياة أفضل أو إيثارا للسلامة.

ولذلك، كان مناسبا أن اعتمدت ١٩٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) وأعادت تأكيد التزامها بكفالة أن تشكل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من أي تدابير تستهدف معالجة وتنظيم الهجرة وتنقلات السكان.

ومنذ عام ٢٠١١، وأنا أتابع وأدرس، بصفتي مقررا خاصا، ظواهر العنصرية والتمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، وأحذر بانتظام من أنه، على الرغم من إحراز تقدم في معالجة بعض الأشكال الأكثر وضوحا وسفورا للتمييز العنصري والعرقي وكره الأجانب، فإن المشكلة مستمرة، بل إنها تفاقمت في بعض الحالات. وعلى وجه الخصوص، فإن المواجهات بين المهاجرين ووكالات إنفاذ القانون في مختلف أنحاء العالم تهز بشدة أسس النظام الدولي لقانون حقوق الإنسان وتهدد سلامته.

وقد تناولت، في تقريري المواضيعي الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٥ مسألة التنميط العنصري والعرقي في إنفاذ القانون، وهو أمر منتشر في العديد من أنحاء العالم. إن التنميط العنصري والعرقي في إنفاذ القانون تمييزي في الأساس بطابعه ويؤدي إلى تفاقم الانتهاكات التي يعاني منها البعض بالفعل بسبب الأصل العرقي أو الوضع كأقلية. وبالنسبة للعديد من المهاجرين، يعني التنميط العنصري اتخاذ أجهزة إنفاذ القانون لتدابير مفرطة وغير مبررة للإيقاف والتفتيش أو الإيقاف والتحقق من دون هدف أو مبرر. وتؤدي تدابير الإيقاف تلك، في بعض الحالات، إلى احتجاز أشخاص بصورة مطولة وجائرة وغير قانونية وإلى محاكمات غير عادلة، وتتسبب في أعمال عنف في بعض الحالات.

وتمثل المعابر الحدودية الرسمية ومراكز النقل، مثل المطارات ومحطات السكك الحديدية ومستودعات الحافلات، أماكن معتادة للتنميط العنصري والعرقي. ففي هذه المواقع، تُخضع سلطات الجمارك والأجهزة الحدودية والأمنية الأفراد لفحوص أمنية إضافية ومقابلات تستند فحسب إلى أصلهم القومي أو دينهم أو عرقهم أو انتمائهم إلى أقلية. وتثير التكنولوجيات

الجديدة المستخدمة لإنشاء ملفات مخاطر لمجموعات عرقية بعينها إمكانية أن يصبح التنميط العنصري والعرقي منظما وركنا ثابتا في نظم إدارة الهجرة ومراقبة الحدود في جميع أنحاء العالم.

ومن المهم، في سياق معالجة مسألة التنميط، التشديد على قيمة التدابير التشريعية التي تحظر التمييز العنصري والعرقي بصورة شاملة وعلى الحاجة إلى وضع قواعد تنظيمية واضحة وقابلة للتنفيذ لتوجيه وكالات إنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون لدى هيئات الرقابة التحقيقية سلطة النظر في ادعاءات التنميط العنصري والعرقي وتقديم توصيات عملية من أجل تغيير السياسات. وينبغي أن تكون هذه الهيئات قادرة على إجراء تحقيقات بمبادرات ذاتية، إذ أن تلك التدابير أساسية لتحديد التمييز والتنميط من قبل وكالات إنفاذ القانون.

إن مشكلة التنميط – بل ومشكلة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب – مستمرة جزئيا بسبب إغفال الضحايا وقلة البيانات والإحصاءات والبحوث بشأن طبيعة المشكلة ونطاقها. وجمع البيانات المتعلقة بإنفاذ القانون وتصنيفها حسب الأصل الإثني والعرق ونوع الجنس والفئات الأخرى ذات الصلة شرط أساسي إذا أردنا الاستدلال على أنماط التمييز وتحديد الثغرات القائمة، وزيادة إبراز الفئات المعرضة للتمييز والتمكين من الاعتراف بوجودها، وهو الوجود الذي لا يُعترف به بخلاف ذلك في بعض الحالات. والبيانات كذلك مهمة جدا لتقييم أثر التدابير القائمة ووضع سياسات مستنيرة بما فيه الكفاية لمعالجة وضع الفئات الضعيفة. ومن المناسب أن أهداف التنمية المستدامة تؤكد على دور جمع البيانات المصنفة واستخدامها في التنمية وفي معالجة مشاكل التمييز والإقصاء في مجتمعاتنا المعاصرة.

وتوفر الهجرة، مقترنة بالمخاوف من الإرهاب وضغوط الاقتصادات المترنحة، قوة دفع جديدة للحركات العنصرية والكارهة للأجانب التي تسعى إلى استغلال المخاوف بشأن المستقبل وتحويلها إلى خوف من المهاجرين والغرباء. وللأسف، فقد تمكنت هذه الحركات والجماعات – التي كانت مُهمشة سياسيا في السابق – من شق طريقها في بعض الأماكن إلى التيار الرئيسي للحياة السياسية. وهذه الحركات وقادتها يقدمون المبررات السياسية والخطابية لممارسات من قبيل التنميط العنصري.

في الختام، من المهم في مناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري هذه أن نكرر أن قيم حقوق الإنسان تُذكرنا بأن الغريب لا يقل عنا استحقاقا للحرية والمساواة اللتين نعتز بهما جميعا. إن العدالة في صميم قواعد حقوق الإنسان والقوانين لا تقتصر على من ينتمون إلى مجتمعاتنا الأسرية أو الطائفية أو القومية أو العرقية أو الإثنية. بل إن حقوق الإنسان تتعلق بمفهوم للعدالة يتعامل مع الغريب مثلما يتعامل مع من نحب وتربطنا به صلات قربى. ولذلك، فليس من المستغرب أن تذكرنا جميع الأديان الرئيسية بأن وجه الله يتجلى في الغريب.

إنني أتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء للترويج لإبرام اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وبصفة خاصة لضمان أن نتصدى بشكل جماعي لتحديات العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب عن طريق الاتفاق. وأتطلع كذلك إلى العمل مع الدول الأعضاء والأمين العام والخبراء الآخرين في سياق حملة ”معاً – كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع“ من أجل تشجيع التنوع والاحترام والشمول للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كابو فيردي، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد فيالو روشا (كابو فيردي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تشكر المجموعة رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة التذكارية اليوم للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وذلك في إطار موضوع ”التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة“. ونحن نؤكد حقا، بهذا اليوم وبالاحتفال به، إرادتنا السياسية العالمية القوية وتجددها بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان ونتائج مؤتمر استعراض ديربان لعام ٢٠٠٩. ويظل برنامج العمل، المعتمد في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١ في ديربان بجنوب أفريقيا، الإطار العالمي الأكثر شمولا والعملي المنحى لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك في السياقات المضطربة التي تتسم بها الهجرة اليوم.

وترحب المجموعة بالتقدم المحرز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وفقا لالتزامات وتعهدات ديربان، في المكافحة الفعالة للعنصرية والتمييز العنصري وتوفير الحماية لحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، فضلا عن الأقليات العرقية والقومية والإثنية واللغوية، ومكافحة التحريض على الكراهية على أساس الدين أو المعتقد أو اللون. وندرك أن أشياء مثل الاستعمار والفصل العنصري والنفور السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي من التنوع البشري تؤدي إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأنه لا تزال مجموعات كبيرة من الناس تقع، حتى اليوم، ضحايا لهذا البلاء وعواقبه. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار هذه الهياكل والممارسات اليوم هو من بين العوامل المساهمة في اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية الدائمة والتمييز في أنحاء كثيرة من العالم، وسيظل كذلك.

وتعيد المجموعة الأفريقية تأكيد تقديرها للجمعية العامة على إطلاقها، في عام ٢٠١٥، ”العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي“، تحت موضوع ”السكان المنحدرون من أصل أفريقي: اعتراف وعدالة وتنمية“، والذي يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

ونرى أنه ينبغي للحكومات أن تعزز الحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال ضمان حصول الجميع على سبل الانتصاف الفعالة والكافية والتمتع بحق التماس التعويضات والترضية العادلة والكافية من المحاكم الطبيعية أو المؤسسات المختصة عن أي أضرار ناجمة عن هذا التمييز.

وقد شهدنا مصاعب التمييز التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، والطريقة التي يتناول بها المجتمع الدولي تلك المصاعب بالدعوة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تمتعهم الكامل بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وكذلك احترام تراثهم المتنوع وثقافاتهم. وحيث أن الشتات هو المنطقة الأفريقية السادسة، يواصل الاتحاد الأفريقي اغتنام كل فرصة لخلق جسور تواصل معه. وتعترف مجموعة الدول الأفريقية بأن المساهمة الإيجابية لممارسة الحق في حرية التعبير من خلال وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات الحديثة الأخرى، بما فيها الإنترنت، والاحترام الكامل لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها يمكن أن يسهما في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي الوقت ذاته، يساورنا القلق إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة، بما فيها الإنترنت، لأغراض تتنافى مع احترام قيم حقوق الإنسان. ونعتقد أنه ينبغي أن يضع مقدمو خدمات الإنترنت مدونات قواعد سلوك وأن يتقيدوا بها،

وذلك للمساعدة على منع الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، مع تعزيز التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالنساء والفتيات وتوفير الرعاية لهن وإعادة تأهيلهن ومعالجة القضايا المتعلقة بالنزوح على الصعيد الدولي.

وتعتقد المجموعة الأفريقية أن التعليم الجيد لجميع المواطنين يساعد على بناء مجتمعات أكثر شمولاً وعلاقات أكثر انسجاماً بين الدول والأفراد، ويعزز التفاهم واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان للجميع. وتكرر المجموعة التأكيد على أهمية طلب العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي ضوء مواطن ضعفهم، ينبغي ضمان إمكانية وصولهم إلى العدالة وسبل الحماية والانتصاف الفعالة والمناسبة.

في الختام، تدين المجموعة الأفريقية كل أنواع التمييز في أي ظرف من الظروف، بما في ذلك التمييز ضد الأشخاص المشردين في سياق الهجرة أو ضد طالبي اللجوء. ونؤكد التزامنا بالتنفيذ الكامل والسريع والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان بغية الحفاظ على الزخم والمكاسب التي تحققت في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي لنا عقد مؤتمر ثان للمساعدة في بناء أوجه التآزر بين التقدم المحرز والشراكات الجديدة في تنفيذ غايات ومؤشرات مؤتمر ديربان. وقد حان وقت العمل، ويجب أن نفعل ذلك الآن إذا كنا حقاً نريد تحقيق تغيير مجدٍ وإيجابي في التعامل مع هذه الآفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

السيد روسدي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الممثل الدائم لبلدي، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى جنيف، يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بصفة ماليزيا رئيس المجموعة لشهر آذار/مارس.

في البداية، نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الاستثنائية لإحياء ذكرى هذا التاريخ الهام، اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. إن موضوع الاحتفال باليوم الدولي في هذا العام هو التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة. وهو موضوع مناسب وملائم وحسن التوقيت، ولذا نحن ممتنون غاية الامتنان للسيدة لويز آربور والسيدة أناستازيا كريكلي والسيد موتوما روتيري لمشاركتهم معارفهم وخبراتهم بشأن المسألة، إلى جانب توصياتهم التطلعية، والتي تنبئ بالكثير عن أهمية حضورهم هنا اليوم فيما نحتفل بهذه المناسبة.

إن بلدان منطقتنا مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات واللغات. وهي تشهد في الوقت نفسه زيادة في تحركات السكان مع تباين أسباب تزايد مستويات هجرتهم – بما في ذلك الفرار من النزاعات الوحشية – بشكل مماثل للهجرات الأخرى التي نشهدها في جميع أنحاء العالم اليوم. وتتعامل حكومات وإدارات البلدان المستقبلة مع تحديات كبيرة في محاولة للتغلب على العقبات التي تحول دون إدماج المهاجرين بشكل كامل في مجتمعاتها، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والكرامة والقيم الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن التحديات لا تقتصر على ذلك، حيث أدى السخط الاجتماعي، سواء كان معزولاً أو غير ذلك، في بعض الحالات إلى التنميط العنصري والتحريض على الكراهية. وتتطلب هذه الحالات المثيرة للقلق قرارات وإجراءات إيجابية، فضلاً عن الإرادة السياسية اللازمة والوسائل التي تكفل نجاح مكافحة العنصرية والقضاء على التمييز العنصري. إن القوانين والممارسات الاجتماعية القائمة على التمييز العنصري ينبغي

إلغاؤها تدريجياً أو إلغاؤها تماماً. ويجب أن نحشد إرادتنا الجماعية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مقترنة بالدعم اللازم من جميع الجهات المعنية في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من أجل التصدي لهذا السخط الاجتماعي والقضاء على التحريض على الكراهية القائم على التنميط العرقي الذي لا مسوّغ له.

كما أننا نتحمل المسؤولية عن كفالة التقيد بالصكوك الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها على نحو كامل وفعال، إذا أردنا التصدي لآفة العنصرية والتمييز العنصري. ومن الواضح لنا أن الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان تفرض التزامات على الدول للعمل بشكل إيجابي للقضاء على التمييز في المجالين العام والخاص. وفيما يتعلق بذلك، يُلزِمُ مبدأ المساواة أيضاً الدول باعتماد تدابير محددة لإزالة الظروف التي تديم تفشي التمييز العنصري أو تسهم فيه. وهذا المبدأ هو أحد أسس هذا اليوم الدولي. فقد اتفقنا معاً على أن علينا أن نكافح هذا الإجحاف بأكبر قدر ممكن من التصميم والمثابرة، إذ لا يزال يلطّخ إنسانيتنا. والكفاح ضد التمييز العنصري هو كفاح من أجل حقوق الإنسان والكرامة. واليوم هو تذكير رصين لنا جميعاً بأننا، على الرغم من التقدم الذي حققناه حتى الآن، ما زلنا بعيدين عن القضاء على هذه الآفة وأن جميع مجتمعاتنا لا تزال تعاني من العنصرية وكره الأجانب والتعصب. في الوقت نفسه، نتذكّر اليوم أيضاً أن هناك شيئاً يمكننا جميعاً أن نفعله – إن كل واحد منا يمكن، بل ويجب، أن يؤدي دوراً على المستوى الشخصي في كسر التحيز العنصري والمواقف المتعصبة. ويجب أن نجد سبلاً للتواصل مع المجتمع ومعالجة السخط الاجتماعي، وكذلك تثقيف الشباب لفهم التنوع العالمي والاحتفال والتمتع به.

وأخيراً، بالنيابة عن مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أود مرة أخرى أن أعلن مجدداً التزامنا القوي وتصميمنا الثابت بكفالة أن يظل الكفاح للقضاء على التمييز العنصري أولوية عليا في بلداننا وفي أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مولدوفا الذي سيتكلّم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد لوبان (مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

وبعد عقود من الجهود المتواصلة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، لا تزال العنصرية وكره الأجانب تضران بعدد كبير من الناس. إن الأزمة الاقتصادية التي شهدها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، وارتفاع البطالة وحركة اللاجئين والمهاجرين غير المسبوقة قد زادت حوادث السلوك العنصري وجرائم الكراهية والتعبيرات الخبيثة عن الكراهية والمشاعر العنصرية. وتتعارض هذه المظاهر السلبية مع المبادئ الأساسية للمساواة بين جميع البشر، وتنتهك حقوق الإنسان.

وقبل ستة عشر عاما، اعتمد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المعقود بديربان، في جنوب أفريقيا، د إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويظلان توجيهين صالحين للإجراءات الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة العنصرية. يمثل تعزيز التسامح والاحترام المتبادل للثقافات والتقاليد والأديان عنصرين هامين في تحقيق عالم خال من العنصرية. وفي حين أن جميع بلدان أوروبا الشرقية هي أطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ينبغي لنا، في عالم يتسم بالعولمة،أن نواصل تجميع جهودنا بغية ضمان احترام حقوق الإنسان، فضلا عن السلامة والتنمية المستدامة في جميع بلداننا.

إن التركيز على تنفيذ الالتزامات الدولية الناشئة عن معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمر أساسي في استمرار العمل صوب إيجاد عالم خال من العنصرية والتمييز. وفي الوقت نفسه، فإن التعاون مع هيئات رصد المعاهدات أمر أساسي لتعزيز الحوار متعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان، ووضع الآليات المؤسسية الدولية لمواجهة تلك التحديات بصورة تعاونية. ويوفر الإطار المعياري للأمم المتحدة مصدرا قيما للمعايير القانونية مع مركزية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تمثل العمود الفقري جهودنا الوطنية والإقليمية والدولية من أجل مكافحة تلك الآفة.

وهذا اليوم الرمزي يذكرنا بأنه ينبغي لنا أن نجدد التزامنا بتعزيز جهودنا لمكافحة آفة المعاناة الإنسانية، كي لا يتخلف أحد عن الركب في جهودنا الرامية إلى بناء مجتمعات سلمية وآمنة ومستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد سكنير – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري العميق لرئيس الجمعية العامة، السفير طومسون، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة في الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. كما نرحب أيضا بالسيدة لويز أربور، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية؛ وأناستازيا كريكلي، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ والسيد موتوما روتيري، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فمشاركتهم هنا هو مظهر آخر من مظاهر التزام الجمعية العامة بالتصدي للتحديات العديدة التي تنتظرنا.

وقبل اثنين وخمسين عاما، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٠٦ (د-٢٠)، الذي أبرمت بموجبه الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، وهي واحدة من أقدم اتفاقيات حقوق الإنسان. وعقدت الاتفاقية عزمها على:

> ”اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء السريع على التمييز العنصري بكافة أشكاله ومظاهره، وعلى منع المذاهب والممارسات العنصرية ومكافحتها بغية تعزيز التفاهم بين الأجناس وبناء مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين“.

وعلى الرغم من أن البشرية قد أحرزت تقدما على عدة جبهات، وبلغت مراحل عديدة بشأن الالتزامات التي وضعناها، نحن الدول الأعضاء لأنفسنا من أجل النجاح في تحقيق هدف الاتفاقية، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا القضاء نهائيا على التمييز والقهر من حياتنا اليومية.

والكثير من بلدان منطقتنا تتكون من سكان متعددي الأعراق ومتعددي الثقافات ومتعددي اللغات. وتستفيد مجتمعاتنا من ثراء تنوع شعوبنا، ولذلك فإننا ندرك أن تعزيز المشاركة الكاملة والمساهمة الفعالة من مواطنينا هما أمران حيويان لتحقيق مجتمعات عادلة وشاملة ومتوازنة – وهذا هو السبيل الوحيد إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإن بلدان منطقتنا مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا شملت الجميع، بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو اللغوية أو الثقافية.

ومع ذلك، وفي السنوات الأخيرة، شهد العالم زيادة غير مسبوقة في الإجراءات والشتائم العنصرية بشأن الاختلافات الثقافية أو الدينية أو الإثنية – وهو سلوك تغذيه الكراهية

والجهل وعدم التعاطف والتفاهم – وهذه جميعها تفاقم الكراهية.

إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد مجددا عزمها الراسخ على تعزيز الإدماج الكامل لجميع الناس في مجتمعاتهم، بغض النظر عن العرق أو الأصل أو العرق أو الجنسية أو مركز الهجرة أو الجنس أو السن. نحن نسعى إلى تحقيق منطقة وعالم خاليين من التمييز العنصري، فضلا عن ضمان مجتمعات متماسكة للأجيال القادمة. ومن غير المقبول أنه في هذه الألفية، لا تزال حقوق الإنسان وكرامة الكثيرين غير محمية بسبب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على نبذ الكراهية وتعزيز المجتمعات العادلة والسلمية والشاملة للجميع والخالية من الخوف والعنف. وبطبيعة الحال، فإن الترياق لجميع تلك الممارسات البغيضة هو التسامح واحترام المعتقدات أو الممارسات التي تختلف عن ممارسات المرء أو مخالفة لها، ما دام أنها مقبول أخلاقيا بصورة موضوعية.

وبناء الجدران بين البلدان هو تعبير واضح عن التمييز العنصري والعرقي والرفض. إن بلدان منطقتنا تشكل فسيفساء إثنية وعرقية من المهاجرين من الرجال والنساء من جميع أنحاء العالم. إن تنوع شعوبنا هو ذخر، ولهذا السبب نشعر بقلق بالغ إزاء الحملات السياسية التي تستند إلى التمييز والعنصرية. وكثيرا ما تستهدف الأسر المهاجرة التدابيرُ التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية ووحدتها وسلامتها – وجميع يجري تبريرها بالإشارة إلى الشواغل الأمنية التي لا صلة لها بالموضوع. ولا يخطئن أحد: تكمن وراء هذا الخطاب العنصرية وكره الأجانب. ونتيجة لذلك، فإن المنطقة لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمبادرات وعمليات حاسمة، مثل المفاوضات الحكومية الدولية لعملية اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة.

لقد حان الوقت لمواجهة العنف واللامساواة والاضطهاد التي تعاني منها شعوبنا، والعمل بطريقة موحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما للمُستَغَلون وغير المحميين والمحرومين – الفئات الأكثر ضعفا – لضمان معاملتهم بكرامة وتضامن.

ومن الجدير بالذكر ما كتب شكسبير بوضوح تام في مسرحيته تاجر البندقية:

”أليس [لدينا] عينان؟ أليس [لدينا] يدان وأعضاء وجسم وحواس ومودات وشهوات؟ أليسغذاؤه مايتغذى به [النصراني]، أليس الآلة التي تجرح أحدهما تجرح الآخر؟ أليس العلاج الذي يشفي ذاك يشفي هذ ؟ أليس الشتاء والصيف واحدا لكليهما [...] أليس إذا وخزتمونا نترف دماء؟ وإذا دغدغتمونا نضحك ؟ وإذا سقيتمونا السم نموت؟“

وإذا كنا مثل جميع الآخرين، إذن فنحن متساوون.

وبإيجاز، ستواصل مجموعة بلدان أمريكا الالتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعم وقيادة العمل الجماعي في الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة، التي من الواضح أنها تسعى إلى

”إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الأمم كبيرها وصغيرها، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح بغية ممارسة التسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار.“

تولت الرئاسة السيدة يونغ (بليز)، نائبة الرئيس.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

إن اجتماعنا اليوم تذكير هام بأن العديد من الأشخاص لا يزالون يعانون من التمييز العنصري في حياتهم اليومية، بعد أكثر من ٥٠ سنة على اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وما زلنا نرى أعمال العنف غير المقبول الموجهة ضد الأشخاص بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني. والتمييز العنصري آفة عالمية وما من بلد أو منطقة في مأمن منها. وعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدما لا يمكن إنكاره واتخذت العديد من الخطوات الملموسة على الصعيدين الوطني والدولي، لا تزال هناك تحديات كثيرة.

وفيما يتعلق بموضوع هذا العام، أود أن أؤكد على أن استخدام التنميط العرقي على أساس الانتماء العرقي أو العنصري أو الديني، أو لأي أسباب أخرى، محظور بموجب عدة صكوك دولية لحقوق الإنسان. ومن المهم أن تتخذ الدول تدابير فعالة وأن تسن التشريعات ذات الصلة لحظر استخدام هذا التنميط. وكما أوصى المقرر الخاص موتوما روتيري، ينبغي للدول أن توفر توجيهات واضحة وتدريبا عمليا لوكالات إنفاذ القانون، وأن تكفل الرصد الفعال.

وفي مكافحة التنميط العرقي، يمكننا أن نستفيد من الإطار القانوني الدولي الشامل، وجوهره المتمثل في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صادقت عليها جميع دول العالم تقريبا. وهيئة رصد المعاهدات التابعة للاتفاقية – اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري – تؤدي دورا أساسيا في كفالة احترام الاتفاقية برصد تنفيذها وبمساعدة الدول على وضع سياسات لمكافحة التمييز العنصري. ويبقى من المهم أن تتخذ الدول تدابير فعالة من أجل التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وفي نفس الوقت، نلاحظ المبادرات الأخرى الرامية إلى مكافحة العنصرية بجميع أشكالها، مثل إعلان وبرنامج عمل ديربان لعام ٢٠٠١. ونسلم بأهمية الوقاية والعمل المتضافر، لا سيما في ميدان التعليم، وبأن التركيز على التدابير العملية والملموسة يمكن أن يسهم في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وعندما نكافح التمييز العنصري، ينبغي لنا أيضا العمل مع شبكة المجتمع المدني النشطة للغاية جدا التي ترصد عن كثب حالات التمييز العنصري أو الكراهية العنصرية وتنبهنا حينما تكتشفها.

وللأسف، فإن الاتجاه العام الذي نلاحظه اليوم هو أن التمييز آخذ في الازدياد. فما زلنا نرى العديد من أشكال التمييز، مثلا على أساس العرق أو المعتقدات أو القناعات. فلنبق متيقظين ولنعمل على مكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك ضد المهاجرين واللاجئين، كما تعهدنا بذلك في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١). ويجب أن ندافع عن التنوع والتعددية إذا أردنا كفالة الكرامة. وحقوق الإنسان عالمية بطبيعتها، وهي تنطبق علينا جميعا بالتساوي. المجتمعات الشاملة تعترف بالتنوع وتحترمه بوصفه مصدر قوة. ونقدر التنوع باعتباره رصيدا للنهوض برفاه البشرية.

السيد لونغ (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نحتفل اليوم باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري ونستحضر المأساة التي وقعت في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠، المعروفة بمجزرة شاربفيل. ففي ذلك اليوم، قتلت شرطة جنوب أفريقيا ٦٩ من المحتجين كانوا في مظاهرات سلمية ضد نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أيدت الأمم المتحدة مجموعة مختلفة من الصكوك القانونية الصالحة عالميا. ومن

خلالها، تعهد المجتمع الدولي بعدم التمييز ضد أي شخص على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو السياسة أو الدين أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي أو الملكية، من بين أمور أخرى. وكبني بشر، أقررنا أيضا بأن الحرية والكرامة والمساواة في الحقوق مبادىء متأصلة في البشرية. ولذلك، لا يمكن انتهاكها؛ غير أنها كثيرا ما تنتهك. فما زال الأفراد والدول والشركات يميزون ضد الأفراد.

وحقوق الإنسان لا يمكن الدوس عليها باسم سيادة الدولة، وهو تقدم في الفقه أحرز بفضل محاكمات نورمبرغ. واحترام هذه الحقوق مبدأ يجب أن يسود على التوترات الانتخابية الداخلية. ويشمل الأشخاص في أوضاع هشة للغاية الذين يهاجرون و/أو يلتمسون اللجوء. والبشرية ليست بحاجة لجدران عالية، بل لجسور أطول. وإذا قمنا بإزالة أسباب الحرب والفقر المدقع، وهو ما سيتطلب علاقات دولية أكثر إنصافا وتمويلا كافيا للتنمية، فإن التشريد القسري للبشر سينتهي.

إن أزمة الهجرة العالمية تتطلب التضامن ووضع السياسات الدولية من أجل تعزيز السلام والازدهار الاجتماعي والاقتصادي. ودستور إكوادور متقدم في مجال الهجرة. فهو يقر بمبادئ المواطنة العالمية وحرية تنقل الأشخاص. ونحن نسعى إلى أن تحقيق الاتساق، إذ نحمي مواطنينا المهاجرين في جميع أنحاء العالم ولكننا أيضا نرحب بمواطني العالم الذين يرغبون في العيش في بلدنا وإثرائه بتنوعهم الثقافي. وللأجانب الذين يعيشون في بلدنا لأكثر من خمس سنوات الحق في التصويت ويمكن أن يتولوا مناصب مسؤولين حكوميين. وقد استضفنا ٦٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من الإخوة والأخوات الذين فروا من النزاع الكولومبي، الذي نرحب بنهايته ونحتفل بها وندعمها دعما فعالا.

وقد أجبر الكثير من مواطنينا، رجالا ونساء، على مغادرة إكوادور في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي جراء أزمة مالية واقتصادية تسبب فيها مصرفيون بلا ضمير وغير متسمين بالمسؤولية سيطروا على مختلف الحكومات التي تولت السلطة. وقد كان ذلك النظام القائم على نفوذ الأثرياء مسؤولا عن العلاقة المشينة بين القوة المالية والقوة السياسية، التي حالت دون اتخاذ القرارات السياسية من أجل الصالح العام.

وفي العقد الماضي، استعادت حكومة الرئيس كوريا كرامة الإكوادوريين الذين يعيشون في بلدان أخرى وقدمت الدعم إليهم. ومن خلال سفاراتنا وقنصلياتنا، قدمت الحكومة الإكوادورية المساعدة القانونية والنفسية للإكوادوريين المتضررين من أزمة القروض العقارية في إسبانيا وللمنكوبين من الأمهات والآباء الذين فقدوا حضانة أطفالهن في إيطاليا. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى شباط/فبراير من هذا العام، دعمت حكومتنا ١٥٨ ٠٠٠ من الإكوادوريين الذين وجدوا أنفسهم في حالات هشة في الخارج.

وعلاوة على ذلك، فقد وضعنا سياسات مالية وائتمانية من أجل تعزيز إعادة الإدماج الاقتصادي للإكوادوريين الذين يقررون العودة إلى بلدهم. واليوم، يعود الكثير من المهاجرين إلى إكوادور، بلدهم، الذي يرحب بهم بذراعين مفتوحتين.

لقد انقضى أكثر من نصف قرن منذ ذلك اليوم الحزين، ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠. ورغم الآمال التي راودتنا بعد انتهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وغيره من نظم التفرقة العنصرية، نشهد حاليا عودة الآراء التي تنم عن كره الأجانب والسياسات العنصرية للظهور، وهو ما يجب أن يكون مصدر قلق لنا جميعا وأن يُقابل برد قوي وإجماعي من قبل بلدان العالم.

لقد شرفت إكوادور برئاسة مجموعة ال ٧٧. وبخبرتها في مجال حرية حركة الأشخاص، وهي مسألة تتطلب التعاون بين البلدان، فإن حكومة بلدنا تجدد تصميمها على تعزيز مبدأ حقوق الإنسان من منظور هيكلي ومتكامل بحيث يصبح مبدأ

متأصلا في النضال من أجل القضاء على التمييز العنصري، وهو القضية المشتركة للجميع.

السيدة شابانغو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بعقد هذا الحدث التذكاري للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. إن اليوم، ٢١ آذار/مارس، هو أيضا يوم هام للغاية في جنوب أفريقيا نحتفل فيه بيوم حقوق الإنسان، وهو يوم في تاريخنا، في عام ١٩٦٠، عندما لقي ٦٩ شخصا حتفهم على أيدي نظام الفصل العنصري الوحشي وأصيب ١٨٠ آخرون بجراح في شاربفيل بينما كانوا يحتجون على القوانين القمعية السابقة ويناضلون لإعلان الاعتراف بكرامتهم الإنسانية وبحرياتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية وبحقهم في المساواة.

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تسلم بأهمية معالجة المظاهر المعاصرة لجميع ويلات العنصرية، والتي اتخذ بعضها أشكالا عنيفة، فإننا يجب ألا ننسى جوهر احتفال اليوم، والذي يتعلق في المقام الأول بالمظالم التاريخية التي تسببت فيها العنصرية والإرث المرتبط بها للرق وتجارة الرقيق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وبالاستعمار والفصل العنصري. ونتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان في عام ٢٠٠١، وهي إعلان وبرنامج عمل ديربان، تشدد على ضرورة التكفير عن إرث المظالم التاريخية.

وبند جدول الأعمال الذي يُعقد حدث اليوم في إطاره، وهو، التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة، مناسب تماما من حيث التوقيت نظرا لأزمة الهجرة الحالية التي يواجهها العالم. والآن أكثر من أي وقت مضى، فإن المزايدات والشعارات الرنانة بشأن القضاء على آفات العنصرية يجب أن تتوقف. ويجب على المجتمع أن يواجه بصورة مشتركة وجماعية واقع الحياة اليومية المتمثل في تحديات الهجرة، بما في ذلك استمرار التحريض على كراهية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وللأسف، فإننا نواجه على الصعيد العالمي تناميا في إظهار مشاعر العداء للمهاجرين وانتهاك كرامتهم الإنسانية. وينبغي عدم التسامح إزاء كراهية الأجانب التي ترعاها الدولة. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتصدى له المجتمع الدولي.

وجنوب أفريقيا ليست استثناء من التحديات التي تواكب إقامة مجتمع متسامح وقائم على المساواة وشامل لجميع أفراده، ومتحرر من العوز والخوف، ويتصدى في الوقت نفسه للمظالم التاريخية وفوارق الماضي الاجتماعية الاقتصادية، وبالتالي ضمان بناء بلد موحد. والديمقراطية الدستورية لجنوب أفريقيا قائمة على المبدأ الأساسي المتمثل في عدم التمييز. ونحن نواصل بلورة ووضع التشريعات والسياسات الوطنية الرامية إلى كفالة احترام تعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية مع عدم التسامح إطلاقا إزاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات، بما فيها تلك التي ترتكز على كراهية الأجانب التي تستهدف المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. ونحث جميع الذين لديهم الشجاعة والإرادة السياسية اللازمة على مكافحة جميع ويلات العنصرية، وهو ما يمكن القيام به على النحو الأمثل باستخدام إعلان وبرنامج عمل ديربان. وهما النتيجة المفيدة الوحيدة لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية بجميع عناصرهما الأساسية التي تحدد تدابير وسبل انتصاف ملموسة للقضاء على جميع تلك الآفات المنبوذة وغير المرغوب فيها.

فالمهاجرون قد يواجهون أشكالا متعددة من التمييز، والتي غالبا ما تسترشد بالقوالب النمطية السلبية والوصم والتصورات والمواقف، بما في ذلك الدين والمعتقد. وهذا التنميط العرقي يؤدي إلى سياسات وممارسات وسلوكيات تمييزية، والتي كثيرا ما تؤدي إلى الانتهاك المنهجي لحقوقهم.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل لجميع الناس، بمن فيهم المهاجرون، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، معاملة كريمة في جميع الأوقات وعلى أساس مكافحة التمييز بما يكفل احترام حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية وتعزيزها وحمايتها وإعمالها.

واليوم، نجد أنفسنا في عالم أدت العولمة والتكنولوجيا فيه إلى زيادة المنابر والفرص لممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، وذلك في بعض الأحيان على حساب حقوق الآخرين. إن هذا الحق تستتبعه مسؤولية ولا يمكن أن يكون بلا حدود. والاتجاه المتنامي المثير للقلق المتمثل في التحريض على أعمال الكراهية والعنف التي يجري ارتكابها ونشرها من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والمنابر الأخرى، ولا سيما تلك التي تستهدف المهاجرين واللاجئين، يشير، في جملة أمور، إلى الحاجة الملحة إلى وضع تشريعات لتجريم هذه الأفعال البشعة التي تنتهك الكرامة الإنسانية للآخرين ولا تؤدي إلا إلى انقسام المجتمع. وهذا هو السبب في أن جنوب أفريقيا تقود عملية داخل مجلس حقوق الإنسان لوضع بروتوكولات إضافية للاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، تغطي كره الأجانب والتحريض على الكراهية، من بين أمور أخرى.

وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا التزامها الثابت بالقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل القضاء على التمييز بجميع أشكاله، بما في ذلك في سياق الهجرة. وعندئذ فحسب، سنتمكن من الاستفادة من عالم متسامح وشامل للجميع حقا، يحترم التنوع والكرامة الإنسانية للجميع.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن الزيادة غير المسبوقة في التمييز العنصري وكره الأجانب وكراهية الإسلام في أنحاء كثيرة من العالم مدعاة للقلق المطلق. ونحن نشجب بشكل خاص التعابير والسياسات العنصرية التي يستخدمها بعض الأحزاب السياسية والسياسيين الذين يؤججون كراهية الإسلام والخطاب المعادي للمهاجرين للتلاعب بالرأي العام.

يفيد إلقاء نظرة على بعض الانتخابات العامة التي جرت مؤخرا، في إبراز الكيفية التي يجري من خلالها استغلال خطاب كره الأجانب، وخاصة كراهية الإسلام، من أجل استهداف قيم ومبادئ الديمقراطية بالذات. ويظهر واقع توجيه العديد من الملاحظات التحريضية حاليا ضد اللاجئين، المستوى غير المسبوق الذي بلغه الخطاب السياسي المشوب بالعنصرية وكره الأجانب، لا سيما كراهية الإسلام.

ويشكل الأمر التنفيذي المعروف ”بحظر السفر“، الذي حفز معارضة واسعة النطاق بين جماعات الرأي العام والحقوق المدنية، مثالا على الانتهاك الصارخ للعديد من قواعد وصكوك القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها لجنة القضاء على التمييز العنصري، لأنه يميز على أساس الجنسية أو الدين. كما أنه ينتهك الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١.

ولا يمكن المغالاة بشأن مسؤولية الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مواجهة هذه الحالة القاتمة. ويثير ما تبع ذلك من نشر إحدى هيئات الأمم المتحدة، خلال الأسابيع الأخيرة، تقريرا عن الأعمال المشينة التي ارتكبها نظام الحكم القائم على الفصل العنصري في إسرائيل، الإحباط ويبين مدى ارتفاع تكلفة قول الحقيقة. إن التقرير يعكس الواقع، وإذا كان يبدو مزعجا، فعلينا أن نفعل شيئا حيال ذلك، وإلا فإننا سنفاجأ إذا استمر الرأي العام العالمي في اعتبار الأمم المتحدة شريكة موثوقة وجديرة بالثقة في التصدي لهذه المسائل الخطيرة كالعنصرية والفصل العنصري.

وفي الختام، إسمحوا لي أن أشدد على ضرورة أن يظل إعلان وبرنامج عمل ديربان، إلى جانب القضاء على التمييز العنصري، يشكلان خارطة الطريق لمكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للاحتفال بذكرى اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

وتشكل الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله التي اعتمدت قبل ٥٠ عاما، أداة ضرورية في مجال التصدي للتمييز. وللأسف، فإنها لا تزال وجيهة تماما اليوم.

إن فرنسا تعمل في إطار الهيئات الدولية، وتحاول ضمان إدانة خطاب الكراهية والتمييز، بما في ذلك تجاه المهاجرين، وتبذل كل ما في وسعها لمنع هذه الأمور من الحدوث.

وفي فرنسا، تعد حرية التعبير حقا غير قابل للتصرف. وهي منصوص عليها في دستور البلد. وكأي حرية، فإنها ليست مطلقة. ولا أحد حر في ارتكاب جريمة أو مخالفة دون عقاب، ولا سيما فيما يتعلق بعبارات أو أفعال عنصرية أو معادية للسامية. وتعتبر العنصرية في فرنسا جريمة، مثل أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل الحقيقي أو المتصور، أو الانتماء أو عدم الانتماء إلى مجموعة إثنية، أو أمة أو عرق أو معتقد، وخاصة الدين. والعنصرية ليست أبدا رأيا يمكن الإعراب عنه بحرية.

وفي إطار مكافحة فرنسا للتعصب، فإنها لا تحبذ أي نوع من أنواع التمييز على الآخر، سواء تعلق الأمر بمعاداة السامية أو معاداة الإسلام أو معاداة المسيحية أو معاداة طائفة الروما أو معاداة المثليين، فإن السلطات العمومية تدين جميع أفعال التعصب والتمييز، وتخضعها للملاحقة القضائية.

وتمثل مكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب، إحدى أولويات حقوق الإنسان بالنسبة لفرنسا. وتضطلع بهذا الكفاح الهيئات العليا في البلد، بوصف ذلك يشكل قضية وطنية في أعقاب أحداث كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد اعتمدت فرنسا خطة عملها الوطنية الثانية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، التي تتضمن اتخاذ تدابير قوية.

ويجب علينا أكثر من أي وقت مضى، أن نعمل معا على ضمان تنفيذ المبادئ التي نتمسك بها في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تنفيذا كاملا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لا يزال التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان، مسألة معلقة في الكفاح من أجل المساواة في الحقوق بين جميع البشر. ونلاحظ بقلق أنه في العديد من المناطق والبلدان في العالم، لا تزال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب تطل برأسها، بما في ذلك بأشكال جديدة وأكثر تطوراً. وينعكس ذلك في ظهور الجمعيات والأحزاب السياسية ذات البرامج العنصرية؛ واستمرار زيادة الاستبعاد الاجتماعي وتهميش الشعوب والمجموعات الإثنية والأقليات وغيرها من الفئات الاجتماعية أو فئات الشعوب؛ والآثار السلبية للتنميط العنصري في صياغة وتنفيذ السياسات؛ وانتشار سياسات الهجرة والقوانين التمييزية؛ واعتماد قوانين مكافحة الإرهاب التي تفتح الباب للتعسف والإجراءات العامة المتخذة على أساس تمييزي وعنصري مع كره الأجانب.

لقد حان الوقت لوضع حد للتمييز ضد الأجناس والمجموعات الإثنية والأمم، ومجتمعات محلية بأكملها. وينبغي التصدي للكراهية والعنف العنصريين ضد مجموعة من الناس بسبب أصلهم أو عرقهم أو معتقداتهم، والتخلص منها. ويجب أن نعتمد تدابير فعالة للتصدي للأسباب الجذرية لتلك

المشاكل ومعالجة الظروف التي تغذيها. ويجب الحظر الصريح لاستخدام التنميط العنصري والعرقي من جانب الهيئات المسؤولة عن إنفاذ القانون.

ومن الملح بشكل متزايد زيادة التركيز على معالجة هذا الموضوع في المظاهر والتأثيرات المحتملة للدول وهيئات الأمم المتحدة التي تتناول هذه المسائل أو الأمور المتصلة بها. ويمكن أن يساعد ذلك على تعزيز الجهود الرامية إلى إعطاء هذه المسألة ما تستحقه من أولوية في جداول الأعمال السياسية للبلدان الأكثر تضررا.

ونتشاطر الرأي المعرب عنه في هذه القاعة بأن المناقشات الرامية إلى وضع اتفاق عالمي لمعالجة مسألة المهاجرين هي فرصة ينبغي أن تستغلها جميع الدول بغية التركيز على التحديات التي يجب علينا التصدي لها عند مكافحة التمييز العنصري ووضع السياسات التي تمكّن من المضي قدما صوب إيجاد حلول للمشاكل المحددة، والتعاون الدولي من أجل إقامة عالم تسوده المساواة والاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية.

كما نود أن نعرب عن التزامنا بمواصلة تقديم إسهامنا في مكافحة العنصرية خارج حدودنا من خلال التعاون الطوعي بدون مصلحة والتضحية باحتياجات متطوعينا، الذين لم يراعوا أبدا مسألة اللون أو المركز الاجتماعي للشخص في أي مكان في العالم بغية تقديم يد العون والتضامن الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٦٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.